



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

الرقابة الجبائية و دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة بمدينة الضرائب لولاية مستغانم

تحت إشراف الأستاذ:
مرحوم محمد الحبيب

من إعداد الطالب:
برجي عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوزيان العجال	أستاذ رئيسيا	مستغانم
مقررا	مرحوم محمد الحبيب	أستاذ مقررا	مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	أستاذ مناقشا	مستغانم

السنة الجامعية 2017/2016



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

الرقابة الجبائية و دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة بمدينة الضرائب لولاية مستغانم

تحت إشراف الأستاذ:
مرحوم محمد الحبيب

من إعداد الطالب:
برجي عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوزيان العجال	أستاذ رئيسيا	مستغانم
مقررا	مرحوم محمد الحبيب	أستاذ مقررا	مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	أستاذ مناقشا	مستغانم

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

لك الحمد ربي حتى ترضى، وكما ينبغي بجلالك، والصلاة والسلام على "محمد" خير الأنام والرحمة المهداة.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع خلال مشواري الدراسي إلى:

• إلى من أوصانا الرسول بها ثلاث... وحملتني في بطنها تسعا... وغمرتني بحبها ودعواتها دائما... إلى من الجنة تحت أقدامها، حفظها الله ورعاها.

"أمي الغالية"

هذه يا أمي ثمرة السنين أهديها لك وأنا رافع الجبين
كنت لي أفضل معين فلن أنسى فضلك إلى يوم الدين

• كل أفراد عائلتي دون أن أنسى أعز صديق شبيل طيب.

• وإلى صديقة العمر ونصفي الثاني حبيب خديجة.

• وإلى كل من دلني إلى طريق العلم من الأساتذة اعترافا لهم بالفضل.

• إلي جميعا لزملاء بدفعة ماستر "2" تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

إلكم من قدم يد المساعدة والنصح

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار طريقنا بالعلم، وأرشدنا إلى طريق الخير ووفقنا لعمالنا المتواضع الذي هو قطرة من بحر.

• إنه من العرفان بالجميل أن أتوجه في بداية البحث بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف "مرحوم محمد الحبيب" على توجيهاته ونصائحه القيمة.

• وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول المناقشة المذكورة وتقييمها.

• كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم برأيه و شجعني و لو بكلمة طيبة لإخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

• إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.

علما أدبني الدهر أراني نقص عقلي
وإذا ما ازددت علما زادني علما بجهلي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وعرهان
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الجدول
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة الاختصارات
6-1	المقدمة العامة
27-7	الفصل الأول: الرقابة الجبائية
8	تمهيد
9	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية
9	المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية
11	المطلب الثاني: أسباب إجراء الرقابة الجبائية ومبادئها
12	المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية
15	المبحث الثاني: الإطار القانوني لمباشرة عملية الرقابة الجبائية
15	المطلب الأول: حقوق الإدارة الجبائية
17	المطلب الثاني: واجبات المكلفين بالضرائب

فهرس المحتويات

19	المطلب الثالث: حقوق المكلفين بالضريبة
22	المبحث الثالث: الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية
22	المطلب الأول: الأجهزة الرقابة الجبائية
25	المطلب الثاني: الوسائل البشرية المكلفة بالرقابة الجبائية
27	خلاصة الفصل
51-28	الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها
29	تمهيد
30	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
30	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية
31	المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية ومستخدموها
35	المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية
35	المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
38	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية
41	المبحث الثالث: مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
41	المطلب الأول: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب
41	المطلب الثاني: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب
51	خلاصة الفصل
80-52	الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

فهرس المحتويات

53	تمهيد
54	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية مستغانم
54	المطلب الأول: نبذة عن مديرية الضرائب لولاية مستغانم
54	المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب
56	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب
62	المبحث الثاني: دراسة حالة وفق التحقيق المحاسبي.
62	المطلب الأول: نوع نشاط المكلف وإجراءات التحقيق في جودة المعلومات المحاسبية
63	المطلب الثاني: اعداد كشوف مالية لمقارنة الميزانيات والنتائج
69	المطلب الثالث: اختبار والحكم على جودة المعلومات المحاسبية
80	خلاصة الفصل
84-81	الخاتمة العامة
85	قائمة المراجع
90	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر	1-1
22	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	2-1
23	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للضرائب	3-1
24	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	4-1
56	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	1-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	كشف لمقارنة عناصر الأصول	1-3
65	كشف لمقارنة عناصر الخصوم	2-3
66	كشف لمقارنة حسابات النتائج للسنوات الأربعة	3-3
70	تحديد الكمية الغير مستعملة من مادة luminaire mode Neptune	4-3
71	تحديد الكمية الغير مستعملة من مادة candélabre mode eleno H6M	5-3
73	أرقام الأعمال المفوترة	6-3
73	رقم الأعمال المقبوض	7-3
74	الرسم على القيمة المضافة للمواد غير المستعملة الواجب إسترجاعه في 2011	8-3
74	الرسم على القيمة المضافة للمواد غير المستعملة الواجب استرجاعها في 2012	9-3
75	مبلغ الفواتير الوهمية المعاد دمجها سنة 2009	10-3
75	مبلغ الفواتير الوهمية المعاد دمجها سنة 2010	11-3
75	مبلغ الرسم على القيمة المضافة المسترجع عن تسديد فاتورة منافية للقانون 2012	12-3
76	تعديلات الرسم على القيمة المضافة في السنوات محل التحقيق	13-3
76	الدخل الإجمالي المعاد تشكيله	14-3
77	تعديلات الضريبة على الدخل الإجمالي في السنوات محل التحقيق	15-3
78	التعديلات النهائية على الضرائب محل التحقيق	16-3

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
91	نموذج التصريح بالوجود	01
93	نموذج التصريح برقم الأعمال	02
98	نموذج التصريح الشهري الثلاثي أو السنوي	03

قائمة الإختصارات

الاختصار	تفسير الاختصار باللغة الفرنسية	تفسير الاختصار باللغة العربية
CDI	Centre des Impôts	مركز الضرائب
DGE	Direction des Grandes Entreprises	المؤسسات كبريات مديرية
DIW	Direction des Impôts de Wilaya	المديرية الولائية للضرائب
IRG	Impôt sur le Revenu Global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
VASFE	Vérification Approfondie de Situation Fiscale d'Ensemble	معمل في المعقق التحقيق الشاملة الجبائية الوضعية
VC	Vérification de Comptabilité	التحقيق في المحاسبة
VCP	Vérification de Comptabilité Ponctuel	التحقيق المصوب في المحاسبة

مفتحة عالمها

مقدمة عامة

من المسلمات الاقتصادية والمالية التي صارت تميز كل دولة قائمة بذاتها تبني نظام محاسبي ملائم للاقتصاد والنظام المالي السائدين في هذه الدولة، حيث يضمن هذا النظام تنظيماً محكماً للكم الهائل من العمليات الاقتصادية الناتجة عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية في شتى المجالات التجارية والإنتاجية والخدماتية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسمح بتوليد معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي لهذا النوع من المؤسسات وتفي باحتياجات الأطراف ذات الصلة بها من مساهمين حاليين ومنتوقين، مسيرين، الدولة (مثل مصالح الضرائب، التخطيط والإحصاء، السجل التجاري...)، الهيئات المالية، الموردين، الزبائن...إلخ.

فبتطور عالم الأعمال والمال ازداد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وبال حاجة إليها، فقد أضحت مثل السلعة الاقتصادية الثمينة والنادرة، فكل الأعوان الاقتصاديين يتعاملون بها ويسعون جاهدين بغية الحصول عليها لما لها من دور كبير وأساسي في اتخاذ قراراتهم المتعددة، فهي تمثل بالنسبة إليهم نقطة الانطلاق والارتكاز لأي قرار سيقبلون على اتخاذه، ولأن كل قرار كما يتضمن الفرص يتضمن التهديدات التي عواقبها قد تكون وخيمة ومكلفة لمتخذ القرار، فلا بد أن تكون المعلومات المحاسبية التي يستند عليها في هذا الإطار تتصف بالخصائص الضرورية والمناسبة لنوع وطبيعة القرار المتخذ.

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن جودة المعلومات المحاسبية التي بدونها تكون المعلومات المحاسبية من غير فائدة ومضللة إذا ما تم استخدامها واستغلالها في أي غرض كان، وهذا بدوره يقودنا إلى البحث عن المواصفات والخصائص اللازم توفرها بهذا النوع من المعلومات حتى تتمتع بالجودة المناسبة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين كل فيما يعنيه ويخصه.

ونظراً لتداخل وتعارض الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية، فإنه من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة مناسبة وكافية، فأصبح من الضروري على الأطراف المعنية البحث عن كيفية ضمان صدق وموضوعية هذه المعلومات المحاسبية ومدى سلامتها من الأخطاء والتجاوزات المتعمدة والغير متعمدة لأي سبب كان، فالواقع يقول إن دواعي التضليل تغلب عن الشفافية في إظهار وعرض المعلومات المحاسبية.

وفي هذا الإطار تعدد الوسائل والآليات الرقابية التي تساعد بشكل كبير على ضمان توليد معلومات محاسبية تتمتع بالمصداقية والموضوعية اللازمين للتعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة المعنية، ومن هذه الوسائل الحتمية على كل مؤسسة اقتصادية نجد الرقابة الجبائية التي تتضمن طرق وآليات تمكن من اكتشاف عديد الأخطاء والانحرافات المحتملة الحدوث، على الرغم من أن الهدف الرئيس من هذه الأخيرة ليس التأكد من مدى جودة المعلومات المحاسبية بقدر ما هو البحث عن مستوى وحجم النشاط والنتيجة المحققة.

مقدمة عامة

أولاً/ إشكالية البحث:

كيف يمكن أن تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

يمكن تحليل الإشكالية السابقة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية، وما هي مواصفات جودتها؟
- ما هي هياكل وإجراءات الرقابة الجبائية المساعدة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
- ما هي طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب الولائية التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

ثانياً/ فرضيات البحث:

انطلقنا في إعداد هذا البحث من الفرضيات التالية:

- تكتسي المعلومات المحاسبية أهمية بالغة للكثير من الأطراف الداخلية (المسيرين)، والخارجية (مصلحة الضرائب، الدائنين...).
- يجب أن تتوفر بالمعلومات المحاسبية مواصفات خاصة حتى يمكن الاعتماد عليها.
- تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة قانونية إجبارية تطبق على المكلفين الخاضعين للضريبة.
- للرقابة الجبائية أدوات وطرق كفيلة بمراقبة، فحص ومقارنة الدفاتر، الوثائق التجارية والمحاسبية للتأكد من مدى صحتها.

ثالثاً/ أهمية البحث:

يكتسي هذا الموضوع أهميته من خلال التعريف بالدور الآخر وغير المباشر للرقابة الجبائية، وما يمكن أن تسفر عنه هذه الرقابة باكتشاف وإحباط الكثير من محاولات الغش والتضليل التي يمكن أن تشوب وتعترى المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة، ولأن هذه الرقابة تتولى القيام بها مصالح الضرائب، وهي إدارة حكومية محايدة وتتمتع بسلطة قانونية، فإن المعلومات المحاسبية التي تخضع لها رقابة سوف تتحسن جودتها إلى حد كبير، وبالتالي يمكن للأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية أن تستوفي حاجتها من هذه الأخيرة دون عوائق أو حواجز تحول دون ذلك.

رابعاً/ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية و حاجة مستخدميها إليها.
- التعريف بمختلف مصالح الرقابة الجبائية وبدور كل منها.
- توضيح العلاقة بين الرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية من خلال التصريحات الجبائية.
- لفت الانتباه إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقابة الجبائية في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية.
- إبراز الأدوار الأخرى الخفية للرقابة الجبائية بخلاف مكافحة التهرب الجبائي.

مقدمة عامة

- تغيير النظرة السلبية الشائعة عن الجباية والتأكيد على أهميتها الرقابية والاقتصادية.

خامسا/ أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية موضوع التدقيق الجبائي في مجال المحاسبة؛
- محاولة إثراء موضوع جودة المعلومات المحاسبية كأحد متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- المساهمة في إثراء الدراسات الجبائية عموما والرقابة الجبائية خصوصا؛

سادسا/ حدود الدراسة:

يقتصر البحث على بيان وتوضيح دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للمكلفين الخاضعين للضريبة بما يتوافق والتشريع الجبائي الجزائري، وكانت الدراسة الميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية أنها أجريت ما بين 2009-2012.

سابعا/ المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية البحث، و اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، قمنا باختيار المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها والاعتماد في أسلوب هذا البحث على مختلف القوانين والتشريعات الجبائية الجزائرية المتعلقة بموضوع دراسة الرقابة الجزائرية كيفية زيادة التحصيل الضريبي بغرض فهم الإطار النظري، ومنهج دراسة حالة من خلال جمع المعلومات الميدانية وتطبيق التقنيات والأدوات المستعرضة نظريا على معطيات البحث لئلا يسمح بالتعمق في هذا الموضوع.

ثامنا/ صعوبات البحث:

من الطبيعي أن تواجه أي بحث علمي جملة من الصعوبات، وبالنسبة للصعوبات التي واجهة انجاز هذا البحث نذكر:

- نقص الكتب فيما يخص موضوع الدراسة خاصة في مكتبة الكلية؛
- عدم وجود دليل مفصل لإجراءات بعض التحقيقات الجبائية، مثل التحقيق المصوب في المحاسبة؛
- صعوبات من حيث الإجراءات البيروقراطية لإدارة الضرائب وصعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات من مديرية الضرائب، والتحجج في ذلك بالسر الذهني؛

تاسعا/ تقسيم البحث:

للوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

- الفصل الأول: الرقابة الجبائية.

قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول كل من الجباية بصفة عامة والرقابة الجبائية كضرورة فرضتها الوقائع على الأرض، من خلال تحديد ماهيتها لتوضيح مختلف أهدافها

مقدمة عامة

وأشكالها وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الإطار القانوني الذي يوضح حقوق وواجبات كل من الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، أما المبحث الثالث فنكّز على الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية لذا مبرزا في ذلك أهم الوسائل الهيكلية، والبشرية المتخصصة للرقابة الجبائية.

- الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها.

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية ذات الصلة بالمعلومات المحاسبية وجودتها، حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية المعلومات المحاسبية، ثم التعريف بهذه الأخيرة والإشارة إلى أهميتها، أنواعها وبمستخدميها، أما المبحث الثاني فقد خصائص للحدوث عن جودة المعلومات المحاسبية وما يتعلق بها من خصائص وعوامل مؤثرة فيها، وفي المبحث الثالث فقد حاولنا الربط بين الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية، من خلال جملة من طرق الرقابة الجبائية المساعدة على التحقق من جودة المعلومات المحاسبية على مستوى كل من مفتشية الضرائب ومديرية الضرائب الولائية.

- الفصل الثالث: تقييم فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

خصص الفصل الثالث من البحث للدراسة التطبيقية، والتي تمحورت حول مصلحة من مصالح الرقابة الجبائية، وهي مديرية الضرائب الولائية لولاية مستغانم، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في الأول التعريف بهذه المديرية وهيكلها التنظيمي إضافة إلى توضيح مهام مديرياتها الفرعية الثلاث، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد درسنا حالة حالات ميدانية لطريقة الرقابة الجبائية المنتهجة على مستوى هذه المديرية، حيث تناولنا حالة تمت معالجتها وفق طريقة التحقيق في المحاسبة كتحقيق شامل لكل المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمكلف المعني والتي تعود لآخر أربع سنوات وما نتج عنها من اكتشاف لعدد الأخطاء والتجاوزات.

عاشرا/ الدراسات والبحوث السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوعي الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية، ومنها نذكر:

- لياس قلاب دبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011.

درس الباحث إشكالية مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية استنادا إلى واقع النظام الجبائي الجزائري والتحديات التي يواجهها هذا النظام من طرف عدة معوقات، وأبرزها ظاهرة التهرب الضريبي وما تفرزه من لساظر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام وامتيازات الخزينة العمومية بشكل خاص لكون الموارد التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتنفيذ سياساتها التنموية يوجد ما ينصب منها في قنوات مجهولة

- بيلة ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمفتشية الضرائب في الأخضرية-، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المحاسبة

مقدمة عامة

والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أوالحاج، البويرة، الجزائر،
2015/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، من خلال اعتماد مؤشرات الأداء للتسيير من أجل الحكم على لصاعة النظام الجبائي الجزائري، حيث تقوم هذه الدراسة على واقع تحليل فاعلية المصالح الجبائية للمديريات الولائية للضرائب وهذا بتحليل مؤشرات الأداء لمجمل خصائص تحصيل الضرائب، من التأسيس التحصيل الرقابة والمنازعات، وكذلك الموارد البشرية والعلاقات العمومية لذا.

- سهام كردودي، "المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008.

ما يلاحظ عن هذه الدراسة أنها لم تتناول لا من قريب ولا من بعيد دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين بالضريبة.

الفصل الأول:

الرقابة الحياتية

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة للمؤسسات لمصالح الضرائب على حد سواء، إذ تعتبر النظام الذي يخول للإدارة الضريبية مراقبة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص والإعفاءات وكذا عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة، وذلك لأهميتها البالغة في اتخاذ القرار وتحليل الوضعية الجبائية للمكلفين فهي وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة و من جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بأن إدارة الضرائب ذات حضور دائم، وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكياتهم اتجاه التزامهم الضريبي.

وبغرض التعرف أكثر على الرقابة الجبائية قمنا بتقسيم هذا الفصل على ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمباشرة عملية الرقابة الجبائية.

المبحث الثالث: أجهزة الرقابة الجبائية وأشكالها.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية جزء من عمل المؤسسة التي تريد أن تعظم أرباحها فالرقابة لها دور فعال في تحقيق الأهداف المختلفة فهي تقوم بتقييم عمل المؤسسة، وذلك بإعطاء نتائج أعمالها فالرقابة الجبائية تحافظ على أموال الخزينة وتحارب من يختلسها.

المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية

أولاً/ عموميات حول الجبائية

هي مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية¹.

من هذا التعريف يتضح مفهوم الجبائية أوسع من مفهومي كل من الضرائب والرسوم، فالجبائية ووفق التعريف السابق تتضمن الضرائب والرسوم بالإضافة إلى الإتاوات والمساهمات الاجتماعية.

تأخذ الضرائب حصة الأسد من الجبائية من حجم المداخيل ومجال فرضها ولأن الضريبة لا ترتبط بخدمة مباشرة (منفعة خاصة) يتلقاها المكلف نظير دفعه إياها كما هو الشأن بالنسبة للرسم، يؤدي بالمكلفين الخاضعين (الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) إلى التهرب وإتباع الطرق والأساليب التي تحول دون دفعهم للضرائب، لهذا تسن التشريعات والآليات الكفيلة بمحاربة هذه الظواهر. ومن أهمها الرقابة الجبائية².

ثانياً/ تعريف الرقابة الجبائية

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية تجدر بنا الإشارة إلى المفهوم العام للرقابة، حيث تعددت وتنوعت التعاريف المرتبطة بها، فمنها: فالرقابة هي التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة. اما موضوعها فهو تبيان نواحي الصعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها³.

أما التعريفات المقدمة للرقابة الجبائية نلخصها:

- في تعريف آخر: الرقابة الجبائية هي "تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي كالتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات كالتصريحات المقدمة"⁴.

¹ حمدي سليمان، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 13.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2005، ص 55.

³ عبد الرحمن الصباح، مبادئ الرقابة الإدارية: المعايير-التقييم-التصحيح، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 1997، ص 19.

⁴ بوعلام ولبي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة -حالة الجزائر-، مداخلة منشورة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 21/20 أكتوبر 2009، ص 06.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

- تعرف كذلك على أنها "فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذات شخصية طبيعية أو معنوية، كذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية"¹.

- تعرف أيضا على أنها "الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم وتسمح لها بتصحيح الأخطاء الملاحظة"².

مما سبق، يمكن بلورة مفهوم الرقابة الجبائية، على إنها مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي الهدف منها التهرب من دفع الضريبة الواجبة الدفع.

ثالثا/ أهداف الرقابة الجبائية

من خلال التعاريف السابقة للرقابة الجبائية يمكننا استخلاص بعض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في:

- 1-الهدف القانوني: يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية³.
- 2-الهدف الإداري:تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبة، من خلال المعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل ملفت وكبير في زيادة المردودية، وهذا بواسطة كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعد في معرفة الحقائق والإحصائيات، وتقييم الأثار الناجمة عن ذلك لاتخاذ القرارات السليمة في سياستها الجبائية⁴.
- 3-الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية⁵.

¹ Pierre beltrame –la fiscalité en France- hachette livre 6 émé .édition .paris.france.1998.p 12.

² آيت بلقاسم لامية، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014، ص 30-31.

³ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر، الأردن، بدون طبعة، 2000، ص 166.

⁴ نفس المرجع، ص 167.

⁵ نبيلة ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي – دراسة حالة بمفتشية الضرائب في الأخضرية-، مذكرة منشورة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أوالحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص 07.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

4-الهدف الاجتماعي: على الصعيد الاجتماعي نجد الرقابة الجبائية تهدف إلى منع ومكافحة انحرافات المكلف بمختلف صورها، مثل التلاعب والإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجبته، وهذا سعيا منها لتكريس مبدأ المساواة بين المكلفين¹.

المطلب الثاني: أسباب إجراء الرقابة الجبائية ومبادئها

أولا/ أسباب الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دعت إلى ضرورة إيجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية، ونلخصها فيما يلي²:

1-محااربة التهرب الضريبي: يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها كصعوبة قياسها، لذلك دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محااربة التهرب الضريبي.

2-حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخله: بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمداخله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض أنها صحيحة ما لم يثبت العكس، كالتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات كالتأكد من صحتها ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة.

ثانيا/ مبادئ الرقابة الجبائية

كي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من توفر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في³:

1- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية: إن التشريع الضريبي لا يكفي لمحااربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة، والتي يجب توفرها على مستوى عال من التطور والكفاءة إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي يمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، إلا أن اليد العاملة لا تفي بالغرض إذا لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية، إضافة إلى إجراء تربيصات لموظفي وأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الأساسية للإدارة الجبائية من أماكن عمل ملائمة تعطي انطبعا جيدا لدى الموظفين، إضافة إلى توفير أجهزة الإعلام الآلي ووسائل الاتصال الحديثة، كما ينبغي تحفيز موظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع أجورهم كتوفير الخدمات اللازمة لهم.

¹ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² لياس قلاب دبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة منشورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علو التسيير، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 20.

³ نفس المرجع، ص 21.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

2- إقامة نظام ضريبي محكم: يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي، ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال وهذا من خلال¹:

- تحقيق العدالة الضريبية، أي أن تكون المعاملة الضريبية متساوية بين المكلفين بالضريبة؛
- تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، إذ يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب؛

المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية

أولاً/ الرقابة الشاملة

هذه الرقابة تتم بمكتب المراقبة على مستوى ملف المكلف بالضريبة ونميز عامة بين ما يسمى بالرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.

1- الرقابة الشكلية: هي عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف التي تشمل مختلف التدخلات ، التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمن من معلومات ، وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية² ، وتتم أيضا عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المتأتية عن مع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوف الربط وبطاقات المعلومات التصريحات G 50 وقوائم العملاء التي تمتلكها.

2- الرقابة على الوثائق: يقوم هذا النوع بمراقبة التصريحات السنوية على الخصوص بأكثر دقة، حيث يقوم العون المكلف الذي يفترض أن تكون له درجة معينة من المعلومات المحاسبية، بتفحص هذه التصريحات ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لدى المفتشية³ ، وهي انتقائية ولا يكون الانتقاء فقط في التصريحات الشخصية، وإنما يكون على مجمل التصريحات المهنية وذلك من أجل مراقبة الأرقام والمبالغ المصرح بها.

¹ Michel Bouvier-Marie Christine –l’administration fiscale en France (puf.1988).p48.

² يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة :مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة للفترة 2003 إلى 2005، مذكرة منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص استراتيجيات السوق في ظل اقتصاد تنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006، ص 18.

³ بوعلام ولهي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

ثانيا/ الرقابة المعمقة

ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الرقابة وهي التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وتمثل هذه الرقابة في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، ويتم اختيار المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بناء على عدة مؤشرات أهمها¹:

- التغير الدائم لمكان النشاط التجاري.
- مظاهر الثروة الخارجية للشخص المستغل أو المسير أو الشركاء.
- العجز المتكرر.
- أمية الأرباح والمداخيل المصرح بها مقارنة مع رقم الأعمال.
- طبيعة النشاط الممارس وأهمية المنتج في السوق.
- التعديلات المتكررة للقوانين الأساسية.

1-التحقيق في المحاسبة (VC): "تنص المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التصريحات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها ، ويرمي هذا التحقيق إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة²، ويعني التحقيق في المحاسبة أنه " مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها، حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها" حيث تمارس الإدارة حق الرقابة مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات، فإذا كانت المحاسبة ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي يمكن أن تشمل المراقبة مجمل المعلومات و المعطيات و المعالجات التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية أو الجبائية³.

2-التحقيق المصوب في المحاسبة (VCP): التحقيق المصوب في المحاسبة المؤسس بأحكام المادة 22 من ق.م.ت لسنة 2008، والمقنن في المادة 20 مكرر من ق.إ.ج، هو إجراء مراقبة مصوبة، أقل شمولية، أكثر سرعة وذو نطاق من التحقيق المحاسبي. هذا التحقيق يعني فحص الوثائق التوضيحية والمحاسبية لبعض أنواع الضرائب والتي تخص فترة محدودة قد تقل عن سنة محاسبية⁴ وهو طريقة تم استحداثها ضمن قانون المالية 2010 وهو لا يختلف عن التحقيق المحاسبي العادي من حيث الإجراءات، "التحقيق المصوب هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.

¹ يحيى لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2017، المادة 20 الفقرة 1، ص 10.

³ المادة 20 الفقرة 3، نفس المرجع، ص 10.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2013، ص 13.

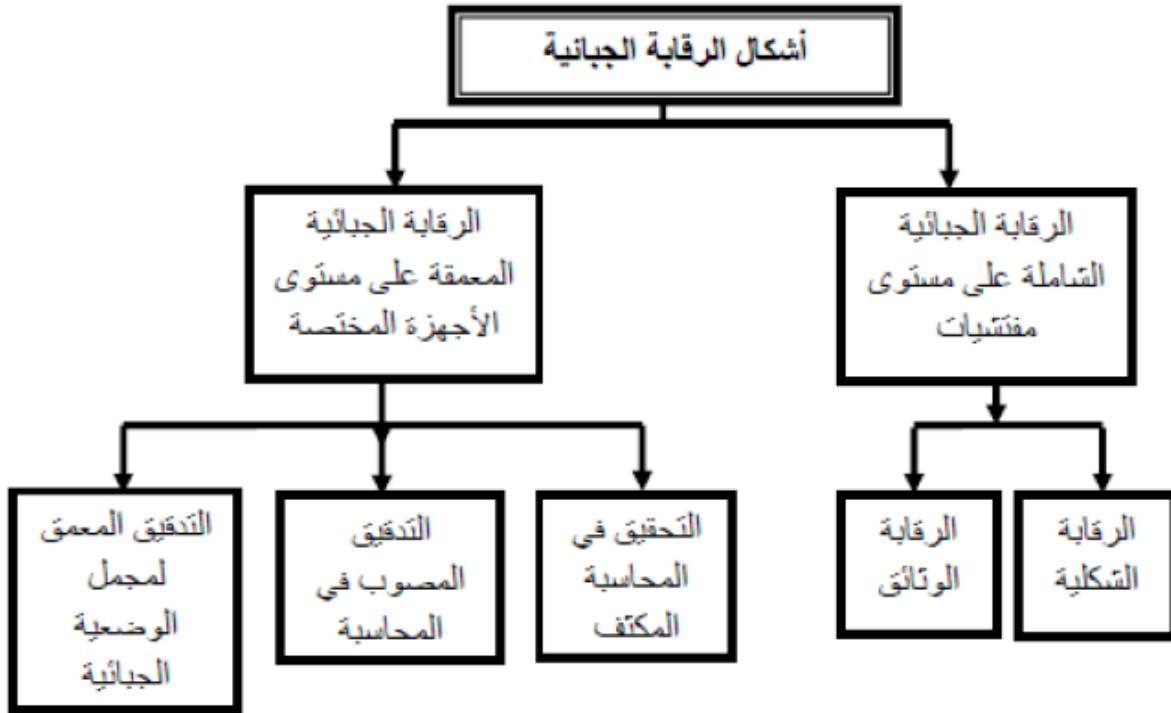
الفصل الأول: الرقابة الجبائية

3-التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة (VASFE):تنص المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة¹، كما أن الهدف من هذا التحقيق هو الإجابة على التساؤل التالي: من أين لك هذا؟ وذلك عن طريق مقارنة هذا الانسجام بين المداخيل المصرح بها من جهة، والذمة المالية من جهة أخرى والعناصر المكونة لنمط معيشة الشخص محل التحقيق وأفراد عائلته وهذا حسب المادتين 6 و98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. ويتم اختيار الأشخاص الخاضعين للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وفق مجموعة من المعايير نذكر منها:

- الأشخاص للذين لاحظت مفتشية الضرائب عدم تجانس بين المداخيل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد المكلف.

- عندما تكتشف مفتشية الضرائب أثناء مراقبة المحاسبة مؤشرات لعدم مصداقية التصريحات المكتتبه.

الشكل رقم (1-1): أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر.



المصدر: لياس قلاب ديب، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره ، ص18.

¹ المادة 21 الفقرة 1، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمباشرة عملية الرقابة الجبائية

نص المشرع الجبائي الجزائري على قوانين وتشريعات تنظم الضريبة وكيفية فرضها وطرق تحصيلها، كما تمنح الإدارة الجبائية من أجل الحفاظ على حقوق الخزينة من الضياع. وسعيا لتنظيم عملية الرقابة الجبائية وضمان السير الحسن لها حول المشرع إطارا قانونيا للحقوق الممنوحة للإدارة الجبائية، وتحديد الحقوق والواجبات الممنوحة للمكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: حقوق الإدارة الجبائية

من أجل التطبيق الجيد وتسهيل عملية مراقبة التصريحات الجبائية حول المشرع الجزائري للإدارة الجبائية مجموع من الحقوق وهي:

أولا/ حق الاطلاع

"تراقب الإدارة الجبائية التصريحات و المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات و الهيئات التي ليست لها صفة التاجر و التي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها يتعين على المؤسسات و الهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها الدفاتر و الوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها"¹.

و تنص المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية "يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتفحص الوثائق والمعلومات المنصوص عليها"².

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يمارسوا هذا الحق على كل المؤسسات والهيئات المماثلة، ويجب الإشارة إلى أن حق الاطلاع لا يمكن ممارسته إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لديهم رتبة مراقب على الأقل³.

أما بخصوص العقوبات المطبقة عند رفض حق الاطلاع فإنه يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها من 5000 إلى 50000 دج، كل شخص أو شركة ترفض منح حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها في المواد من 45 إلى 61 من قانون الإجراءات الجبائية، والتي يتعين عليها تقديمها وفقا للتشريع أو تقوم بإتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء الأجل المحددة لحفظها⁴.

¹ محمد رياض جودي، دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة-، مذكرة منشورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 06.

² المادة 45، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ محمد رياض جودي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

⁴ المادة 62، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

ثانيا/ الحق في المعاينة

تنص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية على "لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا من رئيس المختصة إقليميا أو قاضي يفوضه هذا الأخير"¹.

يجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرز لها المعاينة وتبين على وجه الخصوص ما يأتي²:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي بالمعاينة.
- عنوان الأماكن التي ستتم معاينتها.
- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسيه، والتي يتم البحث عن دليل لها.
- أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة وترتهم وصفاتهم.
- تتم المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسيه، تحت سلطة القاضي ورقابته.

ثالثا/ حق استدراك الأخطاء

تنص المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوعية الضريبة أو في مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول، وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها القرار القاضي بالإعفاء من الضريبة الأول"³.

رابعا/ حق الرقابة والتحقيق

يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وصدق المعلومات المقدمة في تصريحات المكلفين بالضريبة ويتم ذلك من خلال ما يلي⁴:

- طلب المعلومات حول أي نقطة غير واضحة في التصريحات المكتتبه من خلال توجيه استبيان في شكل مجموعة من الأسئلة ترسل إلى المكلف، وفي حالة عدم الرد يمكن للإدارة الجبائية تعميق البحث وطلب التوضيحات.
- طلب التوضيحات حول نقطة معينة من التصريح العام عند الشك في عدم تجانس التصريحات لسنة معينة والسنوات السابقة لها.

¹ المادة 34، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² المادة 35، نفس المرجع، ص 17.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2017، المادة 327، الفقرة 1، ص 83.

⁴ المادة 19، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 10-09.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

كما خول المشرع الجبائي للإدارة الجبائية حقوقا تمكنها من ممارسة عملية الرقابة الجبائية، وعدم إتباع هذه الإجراءات يؤدي الى بطلان إجراءات ونتائج هذه العملية.

المطلب الثاني: واجبات المكلفين بالضرائب

أولا/ الواجبات الجبائية

1-التصريح بالوجود: يترتب على كل مكلف جديد خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أن يقدم خلال 30 يوم الأولى لبداية نشاطه تصريحا بالوجود إلى مفتشية الضرائب التابع لها إقليميا، يحدد فيها اسم ولقب وعنوان المكلف إضافة إلى المعلومات الضرورية لطبيعة نشاطه والمقر الرئيسي للمحل¹.

2-التصريحات الشهرية أو الثلاثية لرقم الأعمال: يجب على المكلفين الممارسين لنشاط ما، و الخاضعين للضرائب و الرسوم التصريح برقم أعمالهم خلال كل شهر أو ثلاثي لدى المصالح المختصة إقليميا حسب طبيعة المؤسسة ونوع النشاط. يجب اكتتاب التصريح الشهري بالنسبة للمؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض ضريبة في العشرين يوما الأولى للشهر الموالي، (50G) كما يتعين على المكلفين بالضريبة في العشرين يوما الأولى للشهر الموالي، كما يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط اكتتاب تصريحاتهم فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي (أجور)، و الرسم على النشاط المهني و كذا الرسم على القيمة المضافة خلال 20 يوم الأولى للشهر الموالي للثلاثي المدني الذي تم تحقيق رقم الأعمال حيث يتم تقديم هذا التصريح إلى قبضة الضرائب التي يتبع لها مقر المكلف بالضريبة ليتم من خلاله تحصيل دين الضريبة².

3-التصريح السنوي بالأرباح أو النتائج: ألزم المشرع الجبائي المكلفين بالضريبة اكتتاب التصريح الإجمالي والنتائج قبل أول أفريل من كل سنة، ويحتوي هذا التصريح على ما يلي³:

- العناصر الضرورية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة.

- قيمة الأرباح الخاضعة للاقتصاد الضريبي.

- قائمة الأشخاص الذين يعتبرون جبائيا تحت كفالة المكلف بالضريبة.

- وثائق الإثبات الجبائية المتعلقة بعمليات النشاط ومختلف الأعباء والتكاليف.

تحرر هذه التصريحات على مطبوعات خاصة وترسل إلى الإدارة الجبائية ويجب على مفتش الضرائب أن يسلم وصلا للمكلف بالضريبة بعد الالتزام بها.

¹ المادة 183، قانون الضرائب والرسوم أممائلة مرجع سبق ذكره، ص 47.

² عبد الغاني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر مذكرة منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص102.

³ نفس المرجع، ص 99-101.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

4-وضع رقم التعريف الإحصائي: رقم تعريف إحصائي يبرز في كل الوثائق المتعلقة بنشاطهم والموجهة إلى الأشخاص والإدارات أو المصالح العمومية المتعامل معها. ويهدف إلى تسهيل التسيير الجبائي للملفات الجبائية، ويؤدي عدم الالتزام بوضع هذا الرقم أو التصريح بمعلومات خاطئة عنه إلى حرمان المكلفين من الحقوق التالية:

- تسليم شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

- تسليم مستخرجات من جداول الضرائب.

- منح تأجيلات قانونية عن دفع الحقوق والرسم.

5-التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط: في حالة التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط يلزم المكلفون بالتصريح عن ذلك خلال 10 أيام ابتداء من تاريخ التوقف عن النشاط. وفي حالة التنازل يتم اكتتاب تصريح بالتنازل يتضمن تاريخ التنازل وبيانات المتنازلين، أما في حالة الوفاة فيتعين على ذوي الفقيه التصريح بالمداخل الخاضعة للضريبة في أجل (06) لأشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة¹.

ثانيا/ الواجبات المحاسبية

حسب المادة 64 من قانون الإجراءات الجبائية يجب الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها سواء في التشريع الجبائي أو في القانون التجاري و الوثائق 10 سنوات المنصوص عليها في المادة 12 من القانون التجاري، وهذا ابتداء من آخر تاريخ للكتابة فيما يخص ثقب المحاسبية وكذا الوثائق الثبوتية، لا سيما فواتير الشراء التي يمارس عليها حق المراقبة والاطلاع والتحقيق، لم الدفاتر وتاريخ تحريرها فيما يخص الوثائق الثبوتية². أما الدفاتر المحاسبية القانونية والملزما على المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي هي³.

- دفتر الجرد.

- دفتر اليومية.

- حفظ الدفاتر المحاسبية وسندات المراسلات.

1-دفتر اليومية: عبارة عن دفتر مرقم ومختوم من قبل المحكمة المختصة تسجل فيه العمليات التي تقوم بها المؤسسة بتواريخ متتابعة حيث أن كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية ويسجل فيه يوما بيوم عمليات نشاط المؤسسة بانتظام ومن دون ترك فراغ أو شطب إضافة إلى إرفاق المستندات الخاصة بإثبات مختلف العمليات.

2-دفتر الجرد: يجب على التاجر القيام بجرد عناصر الأصول مرة على الأقل خلال السنة تنص المادة 10 من القانون التجاري على أنه: "يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل صفة التاجر أن يجري سنويا بجرد عناصر أصول وخصوم حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب الخسائر والأرباح بدفاتر الجرد".

¹ المادة 196، قانون الضرائب والرسم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² المادة 46، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 27..

³ عبد الغاني بوشري، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

3- حفظ الدفاتر وسندات المراسلات: يلزم المشرع الجزائري المكلف الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والوثائق الثبوتية لها إضافة إلى السندات المشار إليها في القانون التجاري لمدة 10 سنوات. وطبقا للمادة 12 من القانون التجاري فإنه يجب الاحتفاظ بسندات المراسلات طيلة نفس المدة ابتداءً من تاريخ تحريرها، كما أي إخلال هذه الشروط السابق الذكر يؤدي إلى رفض المحاسبة من قبل المحققين وبالتالي فإن المكلف يعتبر مخالفا للواجبات المحاسبية.

المطلب الثالث: حقوق المكلفين بالضريبة

نتيجة الالتزام بالواجبات السابقة الذكر منح المشرع الجبائي مجموعة من الحقوق للمكلفين بالضريبة منها ما هو متعلق بإجراءات التحقيق ومنها ما هو متعلق بإجراءات التقويم.

أولا/ الضمانات المتعلقة بالتحقيق

يتمتع المكلف بالضريبة بضمانات متعلقة بالتحقيق يتوجب على المراقبين احترامها كما أن الإخلال بها يؤدي إلى بطلان التحقيق وإلغاء النتائج المترتبة عنه. ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

1-الإعلام المسبق: يجب إعلام المكلف بالضريبة مسبقا قبل الشروع في عملية التحقيق من خلال إرسال إشعار بالتحقيق يرفق بميثاق المكلفين بالضريبة، والذي ينص على حقوقه وواجباته، على أن يستفيد المكلف بالضريبة من مدة التحضير قدرها 10 أيام بالنسبة للتحقيق المحاسبي، و (15) يوم بالنسبة للتحقيق المحاسبي المعمق للوضعية الجبائية الشاملة، ابتداءً من تاريخ استلام هذا الإشعار¹.

2-الحق في الاستعانة بوكيل أو مستشار: يعلم كل مكلف بالضريبة بإمكانية الاستعانة بمستشار من اختياره قصد متابعة سير عمليات المراقبة ومناقشة الاقتراحات التي تطرحها إدارة الضرائب، وهذا مع بداية عمليات التحقيق عند إرسال الإشعار بإعادة التقويم².

3-عدم تجديد التحقيق المحاسبي: إذا انتهى التحقيق في المحاسبة المتعلقة بفترة معينة خاص بضريبة أو رسم أو مجموعة من الضرائب والرسوم، وفيما عدا الحالات التي استعمل فيها المكلف بالضريبة طرقا تدليسيه أو قدم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أثناء التحقيق، فإن الإدارة لا تستطيع القيام بتحقيق جديد في نفس الدفاتر، بخصوص نفس الضرائب والرسوم بنفس المادة³.

4-تحديد مدة التحقيق: لا يمكن تحت طائلة البطلان الإجراءات أن تتعدى مدة التحقيق بعين المكان في التصريحات والوثائق المحاسبية آجالا محددة طبقا لرقم الأعمال المحقق سنويا وطبيعة نشاط المؤسسة، فمثلا بالنسبة للمؤسسة تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي المصرح به لا يتعدى 1000.000 دج، لكل سنة

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

² لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ المادة 21 الفقرة 6، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

مالية تحدد بأربعة أشهر، أما إذا كان رقم أعمالها يتعدى 1000.000 دج وأقل من 5000.000 دج لكل سنة مالية محقق فيها فتحدد مدة التحقيق ب 6 أشهر¹.

أما في حالة التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية لا يمكن أن تمتد فترة التحقيق فوق سنة من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق إلا في حالة اكتشاف طرق ومناورات تدليسيه.

ثانيا/ الضمانات المتعلقة بإعادة التقويم

تتمثل الضمانات المرتبطة بممارسة حق إعادة التقويم في إعلام المكلف بنتائج التحقيق والحق في الرد أو الطعن.

1-التبليغ بإعادة التقويم: يرسل الإشعار بإعادة التقويم للمكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار بالاستلام. يجب أن يكون الإشعار بإعادة التقويم مفصلا بقدر كاف ومعللا، كما يتعين إعادة ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقويم بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها².

يجب على الإدارة الجبائية عند الانتهاء من عملية التحقيق إبلاغ المكلف بنتائج التحقيق وذلك حتى في حالة غياب التقويمات، ويجب أن يكون هذا الإشعار مفصلا بما فيه الكفاية ومحررا بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة بفهم طريقة إعادة تشكيل أساس فرض الضريبة المطبقة عليه للتمكن من الرد من خلال قبوله أو تقديم ملاحظاته.

2-حق الرد: منح المشرع الجبائي للمكلف بالضريبة الخاضع للرقابة الجبائية أجل 40 يوما بالنسبة للتحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة ليرسل ملاحظاته أو قبوله، ويعد عدم الرد في هذا الأجل بمثابة قبول ضمني، وقبل انقضاء أجل الرد يجب على العون المحقق أن يعطي كل التفسيرات الشفوية المفيدة للمكلف بالضريبة حول مضمون التبليغ إذا طلب هذا الأخير ذلك، كما يمكنه، بعد الرد، الاستماع إلى المكلف بالضريبة إذا تبين أن سماعه مجد أو إذا طلب هذا الأخير إعطاء تفسيرات تكميلية³، ويتمتع المكلف بالضريبة بأجل 30 يوما بالنسبة للتحقيق المصوب في المحاسبة لإرسال ملاحظاته أو قبوله، ابتداء من تاريخ تسليم الإشعار⁴.

في حالة ما إذا رفض العون المحقق ملاحظات المكلف بالضريبة، فإنه يجب إطلاع هذا الأخير عن طريق مراسلة مفصلة ومبررة. وفي حالة ما إذا أظهرت هذه الأخيرة سببا آخر لإعادة التقويم أو الأخذ بعين الاعتبار

¹ المادة 20 مكرر الفقرة 4، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² المادة 20 الفقرة 6، نفس المرجع، ص 11.

³ المادة 20 الفقرة 6 والمادة 21 الفقرة 5، نفس المرجع، ص ص 11-14.

⁴ المادة 20 مكرر الفقرة 5، نفس المرجع، ص 12.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

لعناصر جديدة لم تكن واردة في الإشعار الأصلي، يمنح المكلف بالضريبة أجلا إضافيا قدره 40 يوما لإرسال ملاحظاته¹.

3- حق الطعن النزاعي: تدخل الشكاوى المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والغرامات المعدة من قبل مصلحة الضرائب في اختصاص الطعن النزاعي، عندما يكون الغرض منها الحصول إما على استدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو في حسابها وإما الاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي². يجب أن توجه الشكاوى المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والغرامات المذكورة في المادة 70 من ق.إ.ج، حسب الحالة، إلى المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجوازي للضرائب التابع له مكان فرض الضريبة. ويسلم وصل بذلك إلى المكلف بالضريبة³.

يمكن حسب الحالة، للمكلف بالضريبة الذي لم يرض بالقرار المتخذ بشأن شكواه، من طرف مدير المؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجوازي للضرائب، اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة أو المحكمة الإدارية في أجل 4 أشهر ابتداء من تاريخ استلام قرار الإدارة⁴. يمكن الطعن في الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية، أمام مجلس الدولة عن طريق الاستئناف ضمن الشروط ووفقا للإجراءات المنصوص عليها بموجب الإجراءات المنصوص عليها بموجب أحكام القانون المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية⁵.

¹ المادة 20 الفقرة 6، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² المادة 70، نفس المرجع، ص 28.

³ المادة 71، نفس المرجع، ص 28.

⁴ المادة 80 الفقرة 1، نفس المرجع، ص 32.

⁵ المادة 90، نفس المرجع، ص 36.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

المبحث الثالث: الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية

تعتمد عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة المخول لها قانونيا للقيام بذلك، حتى تمارس بطريقة منظمة وجيدة وتعزيزا لذلك فقد خول المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الصلاحيات والحقوق التي لا بد من الاستناد عليها لأداء مهمتهم الرقابية.

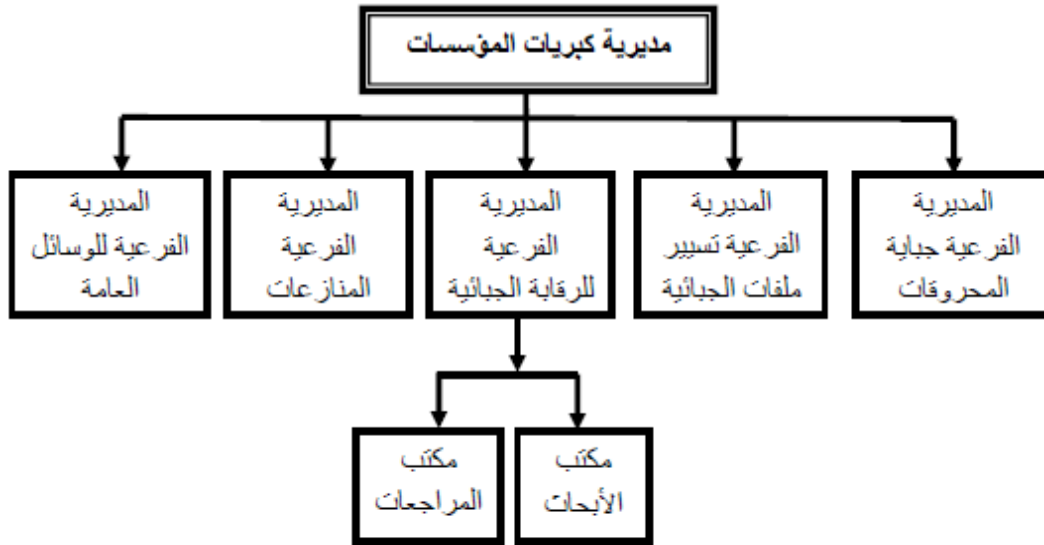
المطلب الأول: الأجهزة الرقابة الجبائية

أولا/ مديرية كبريات المؤسسات (DGE)

1-تعريف: أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/303 المؤرخ في 2002/09/28 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 2005/12/26 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات¹.

2-الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: سهام كرودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 56.

3-مهام مديرية كبريات المؤسسات (DIW)

تتكفل مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين

¹ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

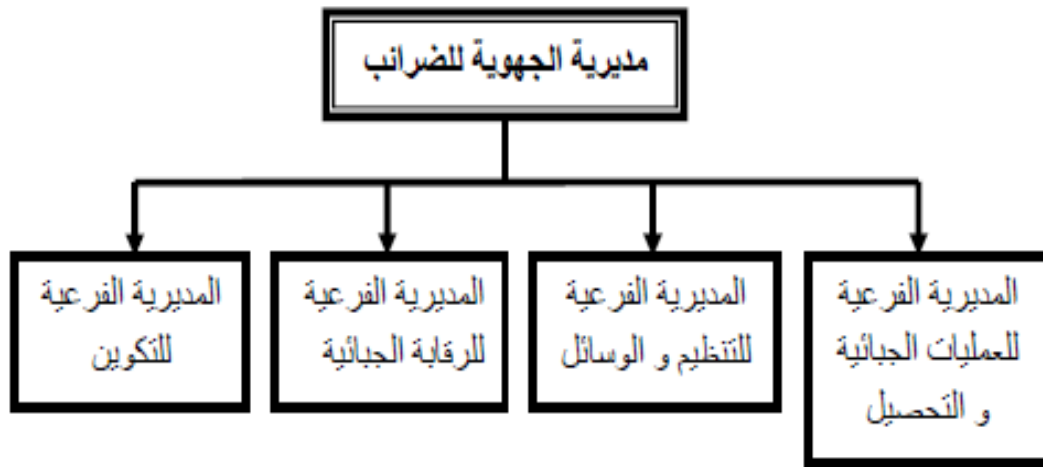
والجماعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا أو الكيانات مهما يكن شكلها القانوني، ومهما كان محل مؤسستها الرئيسي أو مديرياتها الفعلية أو مقرها¹.

ثانيا/ المديرية الجهوية للضرائب

1-تعريف: تضمن المديرية الجهوية للضرائب تمثيل المديرية العامة للضرائب على المستوى الجهوي، حيث تسهر على تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية، كما تضمن العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية للضرائب، وفي هذا الإطار تتولى المديرية الجهوية للضرائب تنشيط عمل المديريات الولائية التابعة لاختصاصها الإقليمي وتوجيهه وتنسيقه وتقويمه ومراقبته. على المستوى الوطني توجد تسعة مديريات جهوية للضرائب، وكل مديرية جهوية للضرائب يتبع لها عدد معين من المديريات الولائية للضرائب². وهذه الصفة تتولى خصوصا السهر على أدوات تدخل المصالح الجبائية الجهوية وطرقه ومقاييسه وإجراءاته، كما تعد بصفة دورية حصائل وملخصات عن أعمال المصالح الجبائية، بالإضافة إلى تقديم أي اقتراح لتكييف التشريع الجبائي³.

2-الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للضرائب

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للضرائب.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 25 إلى 45 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/02/2009 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها، الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 20، الصادرة بـ 29/03/2009، 14-16.

¹ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² المادتين 07 و08 من المرسوم التنفيذي 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 59، الصادرة بـ 24/09/2006، ص 08.

³ المادتين 07 و08 من المرسوم التنفيذي 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، نفس المرجع، ص 08.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

ثالثا/ المديرية الولائية الضرائب

1-تعريف: تلعب المديرية الولائية للضرائب على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن، دورا رئيسيا في مجال الرقابة الجبائية، وتتولى القيام بهذه المهمة مديريتها الفرعية للرقابة الجبائية، وفي هذا الإطار تضم المديرية الولائية للضرائب (05) مديريات فرعية هي: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والمديرية الفرعية للتحصيل والمديرية الفرعية للمنازعات والمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية والمديرية الفرعية للوسائل¹.

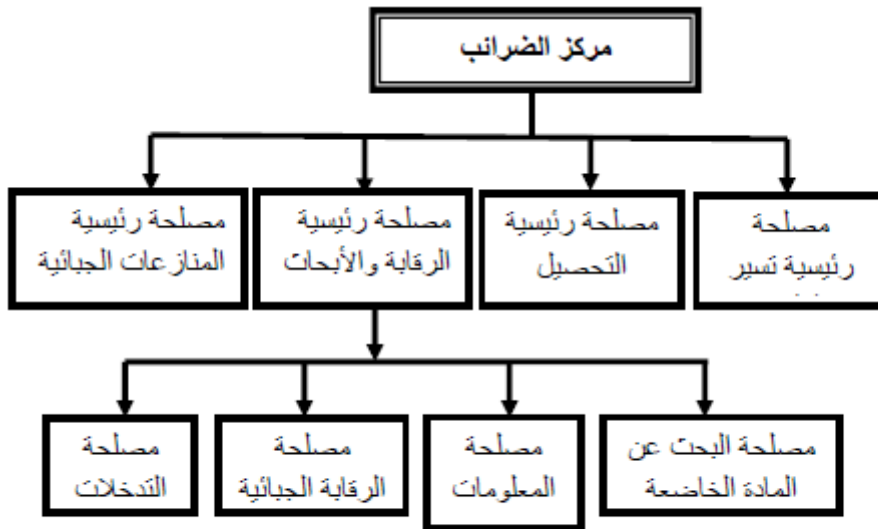
إن المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية مكلفة بتطبيق برامج التحقيق المصادق عليها، فلقد أوكلت إليها مهمة التحقيق في النشاطات الحرة ومقدمي الخدمات التي يبلغ رقم أعمالها أقل من 4,000,000 دج، وباقي المؤسسات التي يقدر رقم أعمالها بأقل من 10,000,000 دج¹.

رابعا/ مركز الضرائب (CDI)

1-تعريف: تتكفل مراكز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديريةية كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة، وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة المكلفين بالضرائب، بعنوان نشاطاتهم المهنية².

2-الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب:

الشكل رقم (1-4): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: سهام كروودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية-حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 57.

¹ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 30.

¹ نفس المرجع، ص 31.

² نفس المرجع، ص 31.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

3- مهام مراكز الضرائب

تنحصر هذه المهام في النقاط التالية¹:

- التسيير والتكفل الحسن لملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار لتخفيض من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات؛
- التعجيل بتسوية النزاعات الجبائية والشكاوى الخاصة بالمكلفين بالضريبة والتي تحت سلطتها؛

خامسا/ المراكز الجوارية للضرائب (CPI)

1- تعريف: من المصالح المستحدثة بالنظام الجبائي الجزائري، المراكز الجوارية للضرائب وهي بمثابة النموذج المصغر لمراكز الضرائب السابقة الذكر.

فهي تتابع ملفات المكلفين الغير تابعين للهيئات الجبائية السابقة الذكر، والخاضعين للضريبة الجزافية، بالإضافة الى إقامة مراكز متخصصة في متابعة الجبائية العقارية، المعادن النفيسة، الكحول، التبغ، وكذا الجبائية المحلية الفلاحية¹.

2- مهام المراكز الجوارية للضرائب²

- تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها.
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتشغلها.
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات.
- تدرس الشكاوى وتعالجها.

المطلب الثاني: الوسائل البشرية المكلفة بالرقابة الجبائية

لأداء مهام الرقابة الجبائية وفرت إدارة الضرائب الإمكانيات البشرية اللازمة لتمارس مهامها على أكمل وجه والتي خول لها القانون معايير انتقاء الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرة والكفاءة المهنية العالية، كما حدد المشرع الجبائي مسؤولياتهم اتجاه الإدارة الجبائية واتجاه المكلفين بالضريبة، كما يجب أن يكزن للعون المدقق بطاقة انتداب تسلم له من طرف المديرية العامة للضرائب لإظهارها عند القيام بوظيفته، وهي تبين صفة العون المدقق كالهوية، الرتبة وحتى الوظيفة المسندة إليه، كما يمكن أن تسحب هذه البطاقة في حالة التوقف عن العمل وترجع له عند الاستئناف، و الموظفين المكلفين بذلك هم³:

¹ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 31.

¹ نفس المرجع، ص 32.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ نجاة نوى، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003، مذكرة منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص 43-44.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

أولا/ نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية

هو المسؤول عن الإعداد وفي أحسن الظروف الممكنة لبرنامج التحقيقات الممنوحة للمصلحة وفي هذا المجال يراقب أعمال التحقيق الجبائي، كما يستقبل في بعض الحالات الممكنة المكلفين بالضريبة لحضورهم المحتمل للمجلس بصفته الممثل للإدارة أمام المكلفين، حيث يحرص على إجراء التحقيق وفقا للقانون ويرى مدى تطبيق الضمانات المخولة للمكلفين في إطار التحقيق.

بالإضافة إلى أنه يقوم بصفة دورية يجمع رؤساء وفرق التحقيق للقيام بدراسة حول الأعمال المنجزة، وتقديم الملاحظات حول برنامج التحقيق المنجزة، ووضع وتقديم اقتراحات لتحسين شروط التدخلات، كما يعمل على نقل تقارير التحقيقات للمديرية الجهوية للضرائب في 30 يوما بعد إرسال كل إبلاغ نهائي.

ثانيا/ رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات

إن القانون يستوجب أن تكون لرئيس فرقة التحقيق رتبة مفتش، وخبرة لا تقل عن 6 سنوات كمحقق جبائي، ويكون رئيس فرقة التحقيق مسؤولا عن النظام العام داخل فرقته ويسهر على حضور الأعوان المحققين في أماكن عملهم وهو مسؤول أيضا مع المحققين على القضايا المبرمجة لصالح فرقته، ويتدخل أحيانا عند أول تدخل في مناقشة نتائج التحقيق، وبصفة عامة كلما كان هناك تقييم نافع لضمان السير الحسن للأعمال في إطار ضمان تنفيذ برنامج التحقيق يستطيع رئيس فرقة التحقيق أن يقوم بمهمة أحد المحققين.

ثالثا/ الأعوان المحققين

حتى تسند مهمة التحقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين ل:

- رتبة مراقب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي، فكل عون للإدارة الجبائية الذي له رتبة مراقب على الأقل له الكفاءة على إجراء تحقيق فيما يخص التصريحات الجبائية.
- بطاقة انتداب تسلم لهم من المديرية العامة للضرائب تبين صفتهم.

المحققين الذين تسند إليهم مهام التدخل، هم وحدهم المكلفين بأعمال التحقيق ومراقبة النتائج وحساباتها مع إرسال التقويمات، ومعالجة الملاحظات الاحتمالية للمكلف بالضريبة المحقق معه، وإقفال التحقيق تحت إدارة وحضور رئيس فرقة التحقيقات مع الإشارة إلى أنه يجب أن تتم أعمال التحقيق في مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة ومرخصة من طرف المسؤول (نائب المدير) تحت طلب من المكلف للقيام بعملية التحقيق على مستوى مكاتب إدارة الرقابة الجبائية.

الفصل الأول: الرقابة الجبائية

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال دراستنا للفصل الأول أن الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة، وكذا تطبيق القوانين الجبائية، إذ تعتبر الرقابة وسيلة أسسها المشرع الجبائي الجزائري لمكافحة ظاهرة خطيرة تهدد أكبر اقتصاديات دول العالم، ألا وهي ظاهرة التهرب الجبائي، فالمكلفين بالضريبة لا يتوانون عن إتباع وسلك كل أساليب التهرب والاحتيال واستغلال للثغرات الجبائية القانونية.

لهذه الأسباب وغيرها من الأسباب التنظيمية، كان لزاما إنشاء هياكل جبائية تتولى زمام هذا الأمر، ومن الأدوار الأساسية التي تقوم بها هاته الهياكل، الرقابة الجبائية، حيث تعد هذه الأخيرة وسيلة قانونية بيد الإدارة الجبائية لمواجهة ظاهرة التهرب الجبائي من قبل المكلفين الذين يلجئون إليها للتنصل من التزاماتهم الجبائية، فيقوم الأعوان المكلفون بالرقابة الجبائية ومن خلال عدة طرق بالتصدي لهذه الظاهرة، ولأن لغة التحاور بين الإدارة الجبائية والمكلفين هي المعلومات المحاسبية، فإن عملية التحقيق الجبائي سوف تكون حول هذه المعلومات للتأكد من مدى تعبيرها عن الذمة المالية الحقيقية للمكلفين.

ولتحقيق الأهداف المرجوة فقد عمل المشرع الجزائري على سن جملة من القوانين التي تعد معلما موحدًا في نفس الوقت بالنسبة لكل من المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، كما منح جملة من الصلاحيات للأعوان المراقبين لأداء عملهم، وفي نفس الوقت فرض على المكلف بالضريبة عدة التزامات. كما منحه في المقابل حقوق يتمتع بها، كما أسند مهمة الرقابة الجبائية إلى مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب.

الفصل الثاني:

جودة المعلومات المحاسبية

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

من العناصر الأساسية التي يحتاجها أي مجتمع للتواصل بين جميع أفرادها، وجود لغة متداولة ومفهومة لدى الجميع، غير أن هذه اللغة لا يمكن أن تواكب كل المجالات والأنشطة المتعددة في جميع نواحي الحياة، وهذا لأن كل مجال له خصوصيته الفنية والتقنية المتعلقة به.

وفي هذا الإطار تعد المعلومات اللغة الأساسية في عالم الأعمال والمال، ويعد هذا العالم من المجالات المهمة في أي مجتمع، ولا يمكن الاستغناء أو صرف النظر عنه، لما له من أهمية بالغة في تلبية مختلف حاجيات المجتمع.

ترتبط المعلومات المحاسبية لقرارات محورية من قبل المستخدمين لهذه المعلومات من مستثمرين حاليين أو مستقبليين، زبائن، موردين، بنوك، إدارة الضرائب... إلخ، كان لابد أن تتوفر هذه المعلومات على مواصفات الجودة اللازمة للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات أحيانا تكون مصيرية لدى بعض الأطراف، كما يجب أن تقدم هذه المعلومات المحاسبية في قوالب وأشكال محددة متفق ومتعارف عليها، وهو ما يطلق عليه التقارير والقوائم المالية. وبغرض التعرف أكثر على المعلومات المحاسبية ومعرفة العلاقة بينها وبين الرقابة قمنا بتقسيم هذا الفصل على ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

بات الطلب على المعلومات المحاسبية في تزايد مستمر من قبل مستخدمي هذا النوع من المعلومات، وحيث أن أية سلعة اقتصادية يتم إنتاجها من خلال مجموعة من المفاهيم والأسس والإجراءات التي تشكل في مجموعها نظاماً للإنتاج فإن المعلومات المحاسبية هي الأخرى تخضع لهذه الخاصية من حيث ضرورة إنتاجها، وهو ما تعمل المحاسبة على توفيره من خلال جملة من الآليات.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

أولاً/ تعريف المعلومات المحاسبية

ينطبق على مفهوم المعلومات المحاسبية ما ينطبق على باقي المعلومات الأخرى، غير أن كل معلومة لها خصوصياتها من حيث النظام والآلية التي أنتجتها، وعليه فالمعلومات المحاسبية تعرف على النحو التالي:

- المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي "عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلميها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات"¹.

- في تعريف آخر "تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام) مفيدة (بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلف"².

- كما عرف مجمع المحاسبة الأمريكي المحاسبة على "أنها نظام للمعلومات منذ الستينيات من القرن العشرين، وأن "نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع البيانات المعرفة جيداً ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة"³.

معنى ذلك أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تنسجم بها هذه المعلومات المحاسبية (سوف نستعرضها فيما يأتي) حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.

ثانياً/ أهمية المعلومات المحاسبية

أدت التطورات التي شهدتها اقتصاديات العالم إلى ضرورة توافر المزيد من البيانات والمعلومات التي تغطي كافة أوجه النشاط الاقتصادي داخل المجتمع والتي تعكس طبيعة العلاقة المتبادلة بينها، وبما أن المحاسبة هي أحد

¹ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، الأردن، بدون طبعة، 2004، ص 303.

² هاشم أحمد عطية، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 9.

³ حسين حمدان مأمون القاضي، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، بدون طبعة، 2007، ص 128.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

العلوم الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالظروف البيئية، فإن مخرجاتها من المعلومات المحاسبية هي نتاج متطلبات معينة، قد تتأثر وتتغير نتيجة لتغير العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تعمل في ظلها المحاسبة.

وبالتالي فقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي يتخذها المستثمرون والتي تتطلب منهم الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة عن المؤسسات الاقتصادية التي يرغبون الاستثمار فيها، ذلك أنّ قراراتهم تتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى دقة المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها ودرجة الثقة فيها وموضوعية قياسها¹.

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية ومستخدموها

أولاً/ أنواع المعلومات المحاسبية

تقسم المعلومات المحاسبية حسب عدة تصنيفات إلى أنواع متعددة، ومن هذه التصنيفات نجد:

1- حسب الإلزامية القانونية: حسب هذا التصنيف تقسم المعلومات المحاسبية إلى ما يلي²:

1-1/ معلومات محاسبية إجبارية: حيث تلزم المؤسسة الاقتصادية بقوة القانون على مسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد القوائم المالية اللازمة.

2-1/ معلومات محاسبية اختيارية: مثل الموازنات التقديرية وتقارير الإدارة الداخلية، وهذا النوع من المعلومات المحاسبية ضروري للتسيير الجيد للمؤسسات الاقتصادية.

2- حسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات: تقسم المعلومات المحاسبية حسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات (حسب الزمن) إلى ما يلي³:

- المعلومات المحاسبية التاريخية.

- المعلومات المحاسبية الحالية.

- المعلومات المحاسبية المستقبلية.

- المعلومات المحاسبية الداخلية.

¹ حسين حمدان مأمون القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² عمر ديلبي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة منشورة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 21.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

3- حسب فروع المحاسبة: حسب هذا التصنيف تصنف المعلومات المحاسبية إلى الأنواع التالية¹:

3-1/ المحاسبة المالية: تشير إلى المعلومات التي تصف الموارد والالتزامات المالية والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية.

3-2/ المحاسبة الإدارية: تشمل المحاسبة الإدارية إنتاج وتفسير المعلومات المحاسبية بغرض مساعدة الإدارة بصفة خاصة على إدارة الأعمال. ويستخدم المديرون هذه المعلومات لوضع السياسات العامة للشركة وتقييم أداء الأقسام والأفراد وتقرير مدى إمكانية إنشاء خط إنتاجي جديد. وفي اتخاذ كافة القرارات.

3-3/ المحاسبة الضريبية: يعتبر إعداد الإقرارات الضريبية عن الدخل مجالاً متخصصاً في المحاسبة. ويتم إلى حد بعيد إعداد الإقرارات الضريبية من واقع المعلومات المحاسبية المالية. ومع ذلك، عادة ما يتم تعديل أو تنظيم هذه المعلومات لتتوافق مع متطلبات التقرير الخاصة بضريبة الدخل.

4- حسب مصدر الحصول على المعلومات المحاسبية: حسب التصنيف تصنف المعلومات المحاسبية إلى²:

4-1/ المعلومات الداخلية: وتتمثل في المعلومة الخاصة بنشاط المؤسسة المتولدة عن العمليات التي تقوم بها مثل: رقم الأعمال، كمية الإنتاج، التكاليف، الأفراد... إلخ.

4-2/ المعلومات الخارجية: هي معلومات تأتي من الخارج وتكون متعلقة بالمحيط مثل: معلومات حول الزبائن، الموردين، المنافسين، القوانين... إلخ.

ثانياً/ مستخدمو المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم المستخدمين لهذه المعلومات إلى مجموعتين: الأولى مجموعة المستخدمين الداخليين والثانية مجموعة المستخدمين الخارجيين.

1- المستخدمون الداخليون: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية. فالمديرين يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو المؤسسة³.

تحتاج الإدارة إلى معلومات تفصيلية تقدم في الوقت المناسب. وتقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية، مثلاً التنبؤ بالاحتياجات النقدية خلال الأشهر القادمة، الدخل المتوقع من حملة دعائية معينة، ما هي قيمة الديون المستحقة على المؤسسة؟ ما هي قيمة الديون المستحقة للمؤسسة؟

¹ ناصر محمد علي الجملي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة منشورة ماجستير في علوم التسيير جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص30.

² نفس المرجع، ص31.

³ رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2004، ص 26-27.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات إجمالية تلخيصية تقدم في شكل قوائم مالية، مثلا قائمة بالأرباح التي حققتها المؤسسة في الشهر الماضي لتلبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين، الإدارة، فقد طور علم المحاسبة فروعاً محاسبية تقدم لها المعلومات اللازمة، مثل المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف¹.

2-المستخدمون الخارجيون:² توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: فئات لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

1-2/ الفئات التي لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة: تتضمن الفئات ذات المصالح المالية المباشرة الأطراف التالية³:

1-1-2/ المستثمرون الحاليون والمرقبون (ملاك المؤسسة: فرد أم شركاء أم مساهمون): وهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها وبهم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المؤسسات الأخرى المماثلة.

2-1-2/ المقرضون الحاليون والمرقبون (البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين): وهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها.

1-2-3/ العاملون الحاليون والمرقبون: فهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المؤسسة. فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.

1-2-4/ النقابات العمالية: فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

2-2/ الفئات التي لها مصالح غير مباشرة في المؤسسة: الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة تتمثل في الأطراف التالية:

1-2-2/ الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة

أ-مصلحة الضرائب: والتي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة (قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر) لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المؤسسة.

¹ عابدة غاشوش، مريم لقصير، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة منشورة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص45.

² نفس المرجع، ص46-47.

³ نفس المرجع، ص47-48.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

ب- مصلحة الإحصاءات: وتهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة لم اركاتها في حساب الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية (إعداد الحسابات القومية).

2-2-2/ السلطات القضائية: فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.

2-2-3/ المحللون الماليون والوسطاء الماليين: فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

2-2-4/ المستهلكون أو العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة. كما يهتمهم تقييم مقدرة المؤسسة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

2-2-5/ المخططون الاقتصاديون: فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

أصبحت المعلومات موردا جوهريا في العصر الحالي، فإذا أرادت المؤسسة أن تبقى فعليا أن تجمع وتخزن وتعالج كما هائلا من المعلومات، أما إذا أرادت التفوق فعليا أن تكون السبابة في الحصول على المعلومات، ولكي تقوم هذه الأخيرة بدورها يجب أن تتوفر على بعض الخصائص والمميزات.

المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية¹.

يجب أن يتوافر في المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص منها الملاءمة، والوثوق حتى يمكن استخدام المعلومات بطريقة فعالة، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين السابقتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين².

أولا/ الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

1-الملائمة: أي أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات التي يتخذها المستفيدون منها، بحيث تساعدهم على تقييم الأحداث التي حصلت في الماضي أو تساعدهم على تكوين تنبؤات عن المستقبل³، وعليه فالملاءمة يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات. فالمعلومة غير المؤثرة تمثل "حشوا" لا طائل منه، وينبغي استبعادها.

فمثلا إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، وتكون مضللة عادة⁴.

كما تعرف الملاءمة بأنها القدرة على خدمة قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي القرار بشأنه.

2-الموثوقية(المصدقية): هناك عدة مصطلحات وتعابير تستعمل للتعبير عن هذه الخاصية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، أهم هذه المصطلحات والتعابير ما تم وضعه بالعنوان، ومن التعاريف التي صيغت حول هذه الخاصية نجد:

¹ عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة منشورة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص62.

² محمد شوقي بشاري، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 1989، ص 43.

³ رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص31.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

يقصد بالموثوقية خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقديمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقراءها¹.

وبتعريف آخر وفي نفس السياق تشير الموثوقية إلى أنه يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها، وتتوافر خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز ومعرضة بأمانة وأن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق².

ثانياً/ الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

1- القابلية للمقارنة: إن استخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشكل أمراً هاماً وأساسياً للمستخدم وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء ويسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنة في المنشأة السنوات متعددة أملاً في رصد التغيرات وتفسيرها كما يسعى للإجراء المقارنة في المنشأة لسنوات متعددة أملاً في رصد التغيرات وتفسيرها كما يسعى للإجراء المقارنة بين الوحدات والمنشآت المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها وبالتالي فإن المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سوف تتحسن إذا كانت المعلومة قابلة للمقارنة مع معلومات مشابهة عن وحدات محاسبية أخرى أو لنفس الوحدة على مدار الزمن³.

2- الثبات: ويقصد بالثبات استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى وعدم تغييرها إلا عند الضرورة⁴.

من المواصفات التي يطلب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون صالحة أكثر لأغراض اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذا النوع من المعلومات، أن تكون تتميز بالثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى ضمن المؤسسة، الأمر الذي يساعد على القيام بمقارنة لنتائج المؤسسة عبر الفت ا رت الزمنية، كما يحول دون ظهور ثغرات ناتجة عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية⁵.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2008، ص 260.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁴ نفس المرجع، ص 41.

⁵ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 267.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

ونشير هنا إلى أن الثبات لا يعني منع تغيير الطرق المحاسبية، فالظروف والمتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تتبعها، وفي حالة وجود مثل هكذا تغييرات، يجب على المؤسسة الإفصاح عنها وبيان أثرها على الدخل في نفس الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه التغييرات¹.

من أمثلة الطرق والقواعد المحاسبية: طرق تقويم المخزون مثل: التكلفة الوسطية المرجحة، الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO) (...)، طرق الاهتلاك) مثل: الاهتلاك الخطي (الثابت)، الاهتلاك المتناقص، (...).

3- الشمول²: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي، بمعنى ألا يضطر مستخدميها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.

ومن أمثلة ذلك، قد لا يتضمن التقرير المقدم لمدير المبيعات عن الرقم الإجمالي لمبيعات الأسبوع رقم المبيعات الخاص بمنفذ أو أكثر من منافذ التوزيع مما يضطره للسؤال عن أرقام بيع هذه المنافذ التي لم تظهر في التقرير نفسه، وفي بعض الحالات يتضمن التقرير أرقام المبيعات لكل منافذ التوزيع ولكن غير مصنفة وغير متجمعة في رقم إجمالي واحد مما يضطر مدير المبيعات إلى تصنيفها ثم تجميع الأرقام للحصول على المعلومة المطلوبة.

ولا شك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلباً على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات.

4- القابلية للفهم (خاصية مرتبطة بمستخدمي المعلومات المحاسبية): حتى تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم من قبل المستخدمين يفترض أن يكون لهؤلاء مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية 46 ويمكن ترجمة مضمون خاصية القابلية للفهم في مؤشرين، المؤشر الأول يتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها التي يجب أن تقدم في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل والمضمون فمن حيث الشكل فيفضل أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية، أما من ناحية المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة بحيث لا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها³.

¹ رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² غاشوش عابدة ولقصور مريم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ نفس المرجع، ص 52.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

إضافة إلى القيود التي تجابه التطبيق العملي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية السالفة الذكر، هناك من العوامل أيضا ما من شأنه أن يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي، وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

أولا/ العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية

إن النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيئات (الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية)، وغيرها من الجوانب المستمرة في تغييرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي¹.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى: اقتصادية، اجتماعية، قانونية وسياسية كما يلي:

1-العوامل الاقتصادية²: تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية، في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة.

كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية، ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد التضخم، ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة.

2-العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت

¹ أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2005، ص 15.

² الطالب بالاعتماد على:

-هندركسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2005، ص 215.

-ناصر محمد علي المجبلي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نمودجا محاسبيا مبنيًا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان¹.

3-العوامل القانونية: تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات².

4-العوامل السياسية: العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق³.

ثانيا/ العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية

في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب (المعلوماتية)، من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها، وبأقل تكلفة وفي وقت قصير، لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية، وعلى العموم، ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية⁴:

1-التصوير والتمثيل: وهو ما يقصد به تلاؤم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

2-التأكد: يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعداد آخر لنفس النتيجة.

3-الحصول على المعلومة: باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقراءها فإنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

¹ ناصر محمد علي المجبلي، مرجع سبق ذكره، ص65.

² عباس مهدي الشيرازي، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، بدون طبعة، 1990، ص ص27-28.

³ يوسف محمود جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص45.

⁴ عائشة طاسيني، التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي، رسالة منشورة ماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص72.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

4-التحديد: المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا: يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

5-كمال المعلومة وتمامها: الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

6-الملاءمة: تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما، وتعتبر "الملاءمة" للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها، ويقترن مفهوم الملاءمة أساسا بالمصدقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

ثالثا/ تقارير المراجعة الخارجية

يجدر بنا التذكير على أن المعلومات المحاسبية والمالية كانت، وما تزال، غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسساتنا، مما يثقل كاهل متخذي القرارات، في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم فحصها لتلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها، بالإضافة إلى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على بياناتها¹.

حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصدقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياسا لمصدقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية².

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2003، ص.23.

² نفس المرجع، ص.23.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

المبحث الثالث: مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يمتلك النظام الجبائي الجزائري من المصالح والطرق الجبائية ما يؤهله لممارسة الرقابة الجبائية على المكلفين في جميع النشاطات، وتعد من أهم أبرز وأنجع هذه المصالح والطرق.

المطلب الأول: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب

تمارس مفتشيات الضرائب نوعين من أنواع الرقابة الجبائية، وهما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضريبة، ويتم القيام بهذين النوعين من الرقابة الجبائية بدون التنقل إلى مقر نشاط المكلف، ولا يتم القيام بأبحاث عامة وخاصة حوله.

أولاً/ الرقابة الشكلية

كما سبقت الإشارة إليه، تتولى مفتشيات الضرائب مراقبة ومتابعة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، حيث تفحص المعلومات التي تتضمنها هذه التصريحات سواء تلك المتعلقة بالمكلف أو ما تعلق بنشاطه، ويتم كل ذلك من حيث الشكل فقط.

1- دور الرقابة الشكلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها: يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية¹:

- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة في التصريحات، كأخطاء الجمع وأخطاء الترحيل؛
- البحث والكشف عن المعلومات والعناصر المغفول عنها، ويطلب من المكلف المعني بها بتصحيحها؛
- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة؛

2- عيوب الرقابة الشكلية: من العيوب التي تواجه لهذا النوع من الرقابة أنه لا يعتمد على صحة الأرقام المصرح بها بقدر ما يعتمد على الكيفية التي تم بها ملء هذه التصريحات وما تحتويه من معلومات تعريفية بالمكلف، ومحاسبية، أي أن هذه الرقابة تهدف إلى النظر في الشكل الذي جاء به التصريحات والتي يتم معاينتها في المرحلة الثانية دون تصحيح ما صرح به المكلف، فالرقابة الشكلية ما هي إلا فحص شكلي لجميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين².

ثانياً/ الرقابة على الوثائق

يأخذ هذا النوع من الرقابة الذي يتم على مستوى مفتشية الضرائب أكثر عمقا من الرقابة الشكلية، حيث يتعدى الأمر إلى إجراء مقارنات بين ما تحتويه التصريحات الجبائية للمكلفين من معلومات مختلفة واستخراج كل الثغرات والتناقضات المحتملة الحدوث.

¹ يحيى لخضير، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² نفس المرجع، نفس الصفحة، بتصرف.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

- دور الرقابة على الوثائق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها: نلخص هذا الدور في النقاط التالية¹:

- التحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف؛
- إجراء تحقيق دقيق وشامل لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين عن طريق القيام بمقارنات مع المستندات والمعلومات التي هي بحوزة مفتشية الضرائب؛
- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ارتباطها مع تطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى، وهذا ما يسمح باكتشاف الثغرات في حالة وجودها؛
- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية فيما يخص الرسوم المحسوبة والمتعلقة أساسا بالرسم على القيمة المضافة؛
- التأكد من صحة العمليات والمعدلات الضريبية المطبقة عليها؛

المطلب الثاني: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب

على مستوى المديرية الولائية للضرائب، وبالتحديد على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وفي إطار دورها الجبائي الرقابي، تمارس ثلاثة أنواع من الرقابة الجبائية هي: التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة.

أولا/ التحقيق في المحاسبة

يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة².

1- شروط التحقيق في المحاسبة: وضع المشرع الجبائي جملة من الشروط التي يجب مراعاتها واحترامها قبل وخلال إجراء هذا النوع من التحقيق، يمكن تلخيصها في العناصر التالية³:

- يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر المحاسبية والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة، يوجه كتابيا وتقبله المصلحة، أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.
- لا يمكن إجراء التحقيقات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.
- تمارس الإدارة حق الرقابة مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات، وإذا كانت المحاسبة ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، يمكن أن تشمل المراقبة مجمل المعلومات والمعطيات والمعالجات التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية أو الجبائية.

¹ يحيى لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² المادة 20، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ المادة 20، نفس المرجع، ص 13-15.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

- يمكن أن تتم عمليات التحقيق إما في عين المكان باستعمال تجهيزات الإعلام الآلي، ملك المكلف بالضريبة، وإما على مستوى المصلحة، بناء على طلب صريح من المكلف بالضريبة، وفي هذه الحالة يجب على المكلف بالضريبة أن يضع تحت تصرف الإدارة كل النسخ والدعائم التي استعملت في تأسيس المحاسبة المعدة بواسطة الإعلام الآلي.

- لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته عشرة أيام ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.

- يجب أن يبين الإشعار بالتحقيق ألقاب وأسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أول تدخل والفترة التي يتم التحقيق فيها والحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المعنية وكذا الوثائق الواجب الاطلاع عليها وأن يشير صراحة، تحت طائلة بطلان الإجراء، أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية الرقابة.

- في حالة استبدال المحققين يجب إعلام المكلف بالضريبة بذلك.

2-مراحل سير التحقيق في المحاسبة: قبل الخوض في تفاصيل هذه المراحل لا بد من الإشارة إلى ما يسبقها من إجراءات تتم على مستوى مفتشيات الضرائب المنتشرة عبر كل ولاية، حيث تقت رح كل مفتشية عدد من المكلفين الواجب إخضاعهم للتحقيق في المحاسبة بناء على جملة من الاعتبارات والمعايير سلف ذكرها، ويتم إرسال هذه الاقتراحات إلى المديرية الولائية للاطلاع والتعديل أو الإضافة والمصادقة، ثم ترسل إلى المديرية العامة للضرائب للمصادقة والتعديل إذا لزم الأمر ذلك، وعلى مستوى هذه الأخيرة يتم ضبط القائمة بشكل نهائي ويعاد إرسالها إلى المديرية الولائية للضرائب لمباشرة التحقيق على مستوى المديرية الفرعية للضرائب، وبالضبط على مستوى فرقة التحقيق المحاسبي¹.

يمكن إيجاز مراحل سير التحقيق في المحاسبة في ثلاث مراحل على النحو التالي²:

1-2/ إجراءات التحضير للتحقيق في المحاسبة: تعتبر هذه المرحلة تمهيدية للمرحلة التي تليها، وتتمثل في كل التدابير والأعمال التي على المحقق القيام بها، لتسهيل وأداء مهمته على أحسن وجه، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- الاطلاع على الملفات الجبائية للمكلفين المعنيين بالتحقيق وفحصها فحفا دقيقا.
- دراسة الوثائق التقنية لنشاط المكلفين الخاضعين للتحقيق، وخصوصا فيما يتعلق بقواعد وطرق الإنتاج، الآلات المستعملة، التكنولوجيات والأساليب المنتهجة، طبيعة ونوع المواد واللوازم المستعملة في الإنتاج.
- إشعار وإعلام المكلفين المعنيين بالرقابة عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق إلى المكلفين مع إشعار (باستلامهم ذلك، وفي هذا الإطار يستفيد المكلف المعني بالتحقيق من أجل لا يقل عن عشرة أيام للتحضير ابتداء من تاريخ استلام الإشعار.

¹ عوادى مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، بدون طبعة، 2009، ص 60.

² نفس المرجع، ص ص 61-63-64، بتصرف.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

- الإمام بكل ما يخص الوضعية الفعلية للمكلف.
- فحص كل التصريحات الخاصة حسب كل نوع من الضرائب التي يخضع لها المكلف؛
- الاطلاع على طلبات التوضيح التي سبق الحصول عليها خلال إجراء الرقابة على الوثائق على مستوى مفتشية الضرائب.
- الاستعانة بالمعلومات من باقي المصالح الجبائية الأخرى.
- لتحري خارج الإدارة الجبائية، من أجل معرفة الذمة المالية الحقيقية للمكلف، وذلك عن طريق الاتصال بمجموعة من المؤسسات والهيئات والإدارات العمومية (وفقا لحق الاطلاع الذي سبق ذكره)، ومنها:
 - البنوك والمصارف لمعرفة قيم الأرصدة وتطور حركتها.
 - المحافظات التجارية (الموردين والذبتين).
 - هيئات الضمان الاجتماعي.
 - باقي الإدارات العمومية الأخرى.
- مسك بعض الوثائق المساعدة على تنفيذ إجراءات التحقيق في المحاسبة، ومنها:
 - بيان لمقارنة ميزانيات المؤسسة من سنة إلى أخرى يخص أربعة سنوات غير متقادمة، وهذا من أجل معرفة تغيرات عناصر الميزانية، تطور الاهتلاكات، حركة القروض.
 - بيان لمقارنة تطور بعض العناصر في حساب النتائج (جدول حسابات النتائج)، من معرفة تطور رقم الأعمال والتكاليف ومن ثم اكتشاف كل الحالات غير العادية إن وجدت.
 - برمجة زيارة مفاجئة إذا تبين من خلال الاطلاع على الملف الجبائي للمكلف أن هناك احتمال شبه أكيد لوجود تجاوزات كبيرة أو إخفاء لبعض المعلومات المحاسبية الهامة.
- 2-2/ إجراءات التحقيق في المحاسبة: تقسم إجراءات التحقيق في المحاسبة إلى قسمين رئيسيين، هما الفحص العام للمعلومات المحاسبية، والفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية، كما يلي:
 - 2-2-1/ الفحص الشكلي للمعلومات المحاسبية: يقوم هذا الفحص على التأكد من مدى وجود واحترام التقيد بالعناصر التالية:
 - أ-مسك السجلات التجارية: ويقصد بها دفتر اليومية ودفتر الجرد، حيث يجب أن تكون هذه السجلات مؤشرة ومصادقا عليها من قبل الهيئات المختصة، كما يجب أن تكون ممسوكة يوما بيوم، وبدون شطب ولا حشو أو كتابات على الهامش، بالإضافة إلى ضرورة حفظها بعناية مع الوثائق التبريرية لمدة عشرة سنوات ابتداء من غلق آخر دورة.
 - ب-مدى توفر الوثائق التبريرية: ونقصد بها كل وثيقة أو مستند تثبت القيام بالعمليات فعلا خاصة فواتير الشراء الأصلية والمصاريف التي قام بها المكلف، بالإضافة إلى نسخ من فواتير البيع وتقديم الخدمات...
 - ج-مدى تسلسل ودقة المعلومات المحاسبية: على المحقق أن يتأكد من أن المعلومات المحاسبية تحتوي على مؤشرات تدل على تسلسلها ودقتها، حيث يتم فحص ميزان المراجعة أو مجموع الجانب المدين أو الدائن لليومية

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

العامة والذي يجب أن يكون مساويا لمجموع الجانب المدين أو الدائن لدفتر الأستاذ، هذا التساوي يتم ملاحظته بناء على ميزان المراجعة المعد قبل الجرد وميزان المراجعة بعد الجرد، وعليه أن يتأكد كذلك من التجانس بين مجاميع ميزان المراجعة واليومية العامة من جهة، وتجانس ميزان المراجعة مع دفتر الأستاذ من جهة أخرى، وهذا ما يعطي نوعا من المصدقية لعمليات نقل قيود اليومية العامة إلى دفتر الأستاذ، وفي حالة عدم تساوي موازين المراجعة، على المحقق أن يستدعي المحاسب للبحث في أصل الاختلال، لكن عندما يتبين أنها بشكل واضح ممارسات تدليسية، يمكن له أن يرفض المحاسبة كما أن فحص حساب الصندوق مطلوب حيث أن وجود رصيد دائن يعد سببا لعدم دقة المعلومات المحاسبية المقدمة.

د-المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مقنعة: تكون المعلومات المحاسبية مقنعة إذا كانت مجمل الكتابات المحاسبية يمكن تبريرها بالمستندات والوثائق الثبوتية، حيث على المكلف أن يبرر الكتابات المحاسبية عن طريق تقديم وثائق اسمية حقيقية ووثائق الجرد للمواد والمنتجات الموجودة في المخزن، وهذا شرط لصحة المعلومات المحاسبية، حيث تبرر المشتريات عن طريق فواتير مسلمة من قبل المورد، والتي يجب أن تكون مدعومة بوثائق وتبريرات كأصل الفاتورة، وصولات الصندوق، وصولات الاستلام، سجل الأجور...، إضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المحاسبية التي لم ترفق بجرد البضائع والسلع أو أشغال جارية لا يمكن أن تعتبر كاملة ومقنعة، وكذلك المبيعات يجب أن تكون مفوترة، وأي عيب في هذه الوثائق يجرّد المعلومات المحاسبية من صفة الإقناع ويمكن رفضها بسبب ذلك.

2-2-2/ الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية: المحقق الجبائي، وفي إطار سعيه للتأكد من مدى جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين، يركز على المعلومات المحاسبية التي لها تأثير على تكوين الربح الخام أو القيمة المضافة، وهي تتمثل في الغالب في المشتريات، المخزونات والأشغال قيد التنفيذ والمبيعات، وفيما يلي نستعرض بعض من العمليات التي يمكن أن تتضمن أخطاء وتغرات، والمتعلقة بالعناصر السابقة وما تحتويه بعض الكشوف المالية:

- لتسجيل المزدوج لفاتورة مشتريات واحدة.
- تسجيل مشتريات وهمية (بوجود فاتورة أو عدم وجود فاتورة).
- نسيان التسجيل المحاسبي لفواتير الشراء.
- تقييم المخزونات بأقل من سعرها الحقيقي رغم أن الكميات حقيقية.
- إخفاء جزء من المبيعات بعدم تحرير فواتير البيع لبعض المبيعات.
- البيع بتحرير الفواتير مع التخفيض في قيمتها.
- عدم تسجيل المبيعات من الفضلات والمهملات.
- عدم تسجيل مقتنيات المكلف من المؤسسة لحاجته الخاص.
- التأكد من الوجود المادي للثبوتات (الاستثمارات)، وهل هي مسجلة بتكلفة حقيقية أم ل.
- الحركة التي تعرضت لها الثبوتات من شراء وتنازل وإعادة تقييم، والتأكد من وجود الوثائق الثبوتية لذلك.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

2-3/ نتائج التحقيق في المحاسبة: بعد الفحص المعمق للمعلومات المحاسبية يعمد المحقق إلى استخلاص النتائج التالية¹:

- إقرار مدى صحة أو خطأ التصريحات.
- استحداث تعديلات قانونية إن وجدت.
- إذا كانت النتائج المتحصل عليها مطابقة لما هو مصرح به، فالمحقق ملزم بتقديم إشعار بالنتائج.
- في حالة إثبات تجاوزات وأخطاء فالمحقق بإمكانه إجراء التعديلات العادية للتقويم، والتي تتمثل في إجراءات التقويم الثنائي (أي من طرف المحقق والمكلف المعني) وإجراءات التقويم الأحادي (أي من طرف المحقق فقط).

3- دور التحقيق في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: إن عملية الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية المصحح بها من قبل المكلفين، إضافة إلى التنقل إلى عين المكان (أماكن تواجد ونشاط المكلف)، ومقارنة كل ذلك بكل الوسائل والمعطيات المادية، من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال:

- التأكد من أن المعلومات المحاسبية تم إعدادها وفق الطرق المعتمدة ضمن النظام المحاسبي الجاري العمل به (أي وفق الكشوف المالية الواجب عرض المعلومات المحاسبية من خلالها)، وهذا ما يساهم في التحسين من ملائمة هذه المعلومات.
- اكتشاف أهم الأخطاء والثغرات، والمطالبة بتصحيحها، وهو ما يعزز الثقة في هذه المعلومات بعد التصحيح من حيث:

- صدق التعبير.
- الموضوعية.
- الحيادية.
- الكمال (غير منتقصة).
- توفر إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة عبر الزمن (أو مع مؤسسات أخرى).
- الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية يساهم في اكتشاف أي تغيير للطرق أو المبادئ والفروض المحاسبية، وهذا ما يعزز خاصية الثبات.

ثانيا/ التحقيق المصوب في المحاسبة

إذا كان التحقيق في المحاسبة السابق الذكر يقوم بالتدقيق في كل المعلومات المحاسبية التي لها علاقة بالمكلف محل التحقيق وفي كل الضرائب والرسوم المعني بها، فإن التحقيق المصوب في المحاسبة هو على خلاف من ذلك، حيث تقتصر عملية التحقيق فيه على نوع أو عدة أنواع من الضرائب والرسوم وما يرتبط بها من معلومات محاسبية.

¹ الطالب بالاعتماد على معلومات تم الحصول عليها من فرقة التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الولائية لولاية مستغانم.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

1- خصائص التحقيق المصوب في المحاسبة: انطلاقاً من مفهوم التحقيق المصوب في المحاسبة، يتميز هذا النوع من التحقيق بالخاصيتين التاليتين:

- يتم التحقيق في نوع أو عدة أنواع من الضرائب (اختيار عينة).
- يغطي التحقيق فترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة، أو يكون على مجموعة عمليات أو معلومات محاسبية لمدة تقل عن سنة.

2- شروط التحقيق المصوب في المحاسبة: يخضع هذا النوع من التحقيق لجملة من الشروط التي يجب مراعاتها واحترامها، وهي كما يلي:¹

- يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق.

- لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق بأي حال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.
- لا يطلب من المكلفين بالضريبة، أثناء هذا التحقيق، سوى تقديم وثائق توضيحية عادية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم.

- يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق العام المذكور سابقاً.
- لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته عشرة أيام، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.

- يجب أن يشمل الإشعار بالتحقيق، بالإضافة إلى العناصر المشترطة أثناء التحقيق في المحاسبة المذكورة سابقاً، توضيح طابع التصويب في التحقيق كما يجب إعلامه بطبيعة العمليات المحقق فيها.
- لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين.

- يتمتع المكلف بالضريبة بأجل ثلاثين يوماً، لإرسال ملاحظاته أو قبوله، ابتداء من تاريخ تسلم الإشعار بإعادة التقويم.

- إن ممارسة التحقيق المصوب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقاً والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقييم المتمم عند التحقيق المصوب.

3- إيجابيات وسلبيات التحقيق المصوب في المحاسبة وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية:

التحقيق المصوب في المحاسبة لا يختلف عن التحقيق في المحاسبة العادي (الذي سبق ذكره)، إلا من حيث نطاق وشمول التحقيق، فالتحقيق المصوب في المحاسبة يقتصر على فحص عينة لنوع أو عدة أنواع من

¹ المادة 26، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

الضرائب، تخص فترة معينة أو مجموعة من المعلومات المحاسبية، وهذا من شأنه أن يضيء بعض الإيجابيات وبعض السلبيات على عملية التحقيق بالنسبة للإدارة الجبائية والمكلف على حد سواء.

ومن هذه الإيجابيات نذكر:

- تقليص فترة التحقيق، وهذا لأن عملية الفحص تقتصر على عينة فقط، وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية الخاضعة للتحقيق إلى حد ما تتوفر فيها خاصية التوقيت المناسب.

- اقتصار التحقيق على عينة، يزيد في دقته واكتشافه لأغلب الأخطاء والثغرات، وهذا ما يجعل عينة المعلومات المحاسبية المحقق فيها تتمتع بقدر كاف من الجودة.

أما السلبيات، فنذكر منها:

- من الصعوبة بمكان اختيار العينة الممثلة للكم الهائل من المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يجعل عملية التحقيق عشوائية وتفتقد إلى الأهداف.

- الاقتصار على فحص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها العينة فقط، لا يمكن الاعتماد عليه للحكم على جودة هذه المعلومات، لأن المعلومات المحاسبية التي تقع خارج العينة قد تحتوي أخطاء وتجاوزات تفقد المعلومات المحاسبية ككل الجودة اللازمة.

ثالثا/ التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

يختص التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالأشخاص الطبيعية دون سواها، وفي كثير من الأحيان يكون تحقيقا مكملا لأحد التحقيقين السابقين الذكر (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة)، حيث يحقق في أنواع ومصادر مداخيل الأشخاص الطبيعية وما يرتبط بها من معلومات قد تفيد في إجراءات أحد التحقيقين السابقين.

1-الهدف من إجراء التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: في هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة، والذمة المالية والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى، كما يمكن القيام بهذا التحقيق عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائيا وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة¹.

2-معايير انتقاء المكلفين للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: تتبع الإدارة الجبائية جملة من المعايير، يتم على أساسها اختيار الأشخاص الطبيعيين الذين سيخضعون لهذا النوع من التحقيق، ومن هذه المعايير²:

- الأشخاص الذين لاحظت عليهم مفتشية الضرائب عدم تجانس بين المداخيل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد أسرة المكلف.

¹ المادة 21، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

- الأشخاص الذين يعتقد أنهم يمارسون عمليات غش كبيرة، وكون مراقبة المحاسبة لم تؤدي إلى تعديلات أو لم تؤدي إلى تعديلات معتبرة.

- عندما تكتشف مفدشية الضرائب أثناء مراقبة المحاسبة مؤشرات لعدم مصداقية التصريحات المكتتبه.
- عندما يكون الفارق معتبرا بين المداخل المصحح بها من قبل الشركاء والحائزون على الحصص الاجتماعية والمداخل الحقيقية المحققة بعد مراقبة المحاسبة.
- الأشخاص الذين يمتلكون مداخل غير محددة (تبييض أموال مثلا).

3- إجراءات التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: هذا النوع من التحقيقات كغيره من التحقيقات الجبائية، له مجموعة من الإجراءات التي يتبعها المحقق تحقيقا للأهداف المتوخاة من هذا التحقيق، وأهم هذه الإجراءات¹:

- الاطلاع على الملف الجبائي للمكلف المعني بهذا التحقيق.
- الاطلاع على كل الملفات التي بحوزة الإدارة الجبائية، والتي تخص أفراد عائلة المكلف المعني والمؤسسات التي لها علاقة به.
- البحث عن المعلومات تخص المكلف المعني لدى أطراف أخرى (وفقا لحق الاطلاع)، باستعمال كشوف الربط وبطاقات المعلومات.
- إرسال إشعار بالمراقبة مع وصل استلام إلى المكلف المعني، ويمنح أجلا للتحضير بخمسة عشرة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلام الإشعار.
- الطلب من المكلف المعني التصريح بكافة ممتلكاته في استمارة خاصة (بطاقة وضعية الممتلكات).
- إذا استدعى الأمر، يجوز للمكلف التنقل إلى عين المكان لجمع كل المعلومات الضرورية للتحقيق.
- يجوز للمحقق الجبائي أن يطلب من المكلف المعني إفادته بكل التبريرات والتوضيحات اللازمة لاستكمال التحقيق.

4- دور التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: يعتمد هذا النوع من التحقيقات على البحث عن كل المعلومات التي تتعلق بالمكلف المعني، ومن أطراف عدة، باستعمال كشوف الربط وبطاقات المعلومات، وهذا من شأنه أن يفيد وبشكل كبير في اكتشاف الأخطاء والثغرات المتعمدة وغير المتعمدة بشكل قاطع (نظرا لوجود الدلائل والقرائن)، لا يدع للمكلف المعني مجالا للنفي وعدم الاعتراف، وبهذا تكون كل المعلومات التي خضعت للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة، قدر كاف من الثقة فيها، ما يعزز من وجودتها².

وفي المقابل يمكن توجيه بعض الانتقادات لهذا النوع من التحقيقات فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية، ومنها:

¹ عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² الطالب بالاعتماد على معلومات تم الحصول عليها من فرقة التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الولائية لولاية مستغانم.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

- التركيز على نوع واحد من الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي)، يعني إهمال كل المعلومات المحاسبية التي لا تتعلق بهذا النوع من الضرائب، مما يحد من إمكانية الاعتماد عليها، لعدم توفر الثقة فيها.
- يعتمد هذا النوع من التحقيقات على المعلومات التي يتم الحصول عليها من خارج الإدارة الجبائية، وهذه المعلومات قد لا تكون بالدقة اللازمة، كما أنه ليس من السهل دائما الحصول عليها، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمكلفين الذين يتبعون أساليب الإيهام والاحتيال.

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

خلاصة الفصل:

رأينا من خلال هذا الفصل فلا بد أن تتوفر في هذه المعلومات خصائص أساسية تتمثل في الملاءمة، والتي تعني توافق المعلومات المحاسبية مع احتياجات الطالبين لها والقرارات التي هم بصدد اتخاذها، إضافة إلى خاصية أساسية أخرى، وهي الموثوقية، والتي بدونها تفقد المعلومات المحاسبية مصداقيتها ولا يمكن الاعتماد عليها، لأنها لا تعبر عن حقائق واقعية عملية.

وبالإضافة إلى هذين الخاصيتين الأساسيتين، فهناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عن سابقتها، حيث تزيد في جودة وكمال المعلومات المحاسبية، وهي القابلية للمقارنة، أي يجب استخدام نفس الأساليب المحاسبية التي يتم إتباعها في إعداد المعلومات المحاسبية، ومن الخصائص الثانوية كذلك ضرورة الثبات في تطبيق نفس الفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من سنة إلى أخرى، وعدم تغييرها إلا للضرورة الملحة، كما يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية خاصية الشمول لجميع نواحي النشاط الممارس من قبل المؤسسة لأنها بدون ذلك لن تكون ذات فائدة كبيرة، ولا يمكن أن يعتمد عليها في اتخاذ كل القرارات.

و من أشكال المعلومات المحاسبية الشائعة والمتداولة والمفهومة لدى معظم مستخدميها، التقارير والقوائم المالية، وهي نماذج نمطية متعارف ومتفق على شكلها ومضمونها.

تتعدد طرق الرقابة الجبائية التحقيق في المحاسبة الشامل والمصوب والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، وكل هذه الطرق للرقابة الجبائية هدفها العام التأكد والتحقق من مدى جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين حتى يتسنى تحديد مبالغ الضريبة الواجبة التسديد.

المسألة

في بيان أهمية المعلومات الحاسوبية
في عصرنا الحديث

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

بعد الانتهاء من الشق النظري للبحث، والذي تناولنا فيه التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية ودور الرقابة الجبائية في تحسين جودة هذه الأخيرة من خلال جملة من الأدوات والآليات التي تتبعها الإدارة الجبائية في هذا الشأن.

وكنموذج للدراسة تم اختيار مصلحة من المصالح الجبائية المتنوعة، حيث وقع الاختيار على مديرية الضرائب لولاية مستغانم باعتبارها الهيئة الجبائية العليا على مستوى الولاية، حيث أحد الهياكل الجبائية الرئيسية والمحورية في النظام الجبائي الجزائري حسب الهيكل التنظيمي الساري المفعول حاليا، وهذا لارتباطها واتصالها المباشر بالمكلفين الخاضعين، ومن هنا فهي تلعب دورا مهما في بسط وتنفيذ كل التشريعات الجبائية المتخذة على مستوى المستويات العليا للنظام الجبائي.

وما مديرية الضرائب لولاية مستغانم إلا حلقة من حلقات النظام الجبائي الجزائري تمارس عملها ونشاطها ضمن الحدود الإقليمية للولاية، ولأن موضوع البحث هو بيان دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، سنحاول التعريف بطريقة الرقابة الجبائي ألا وهي التحقيق في المحاسبة المعتمدة على مستوى هذه المديرية وكيفية مساهمتها في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية للمكلفين المعنيين بهذه الرقابة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل من الدراسة إلى ما يلي:

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

المبحث الثاني: دراسة حالة وفق التحقيق المحاسبي.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية مستغانم

المطلب الأول: نبذة عن مديرية الضرائب لولاية مستغانم

إن المديرية الولائية للضرائب هي عبارة على مؤسسة مالية تهتم بتحصيل وجباية مختلف الضرائب والرسوم، وتعتبر وسيط بين الدولة والمدينين بالضريبة.

تم بناء دار المالية سنة 1997، وقام السيد وزير التجارة والمالية بتدشينها في 19 رجب 1419 هـ الموافق ل 09 نوفمبر 1998، حيث كانت تتواجد في المركز المالي بوسط المدينة وتحتوي دار المالية على ثلاثة فروع:

- الفرع الأول: أملاك الدولة.

- الفرع الثاني: الضرائب.

- الفرع الثالث: مسح الأراضي.

إن المديرية الولائية لمستغانم تشرف على 14 مفتشية تختص بتأسيس كل الرسوم والضرائب، 04 منها متواجدة في مستغانم و09 الأخرى تتواجد بضواحي الولاية والوحدة الباقية متكلفة بالتسجيل والطبع. ويمكن لنا ذكر 14 مفتشية متواجدة بمستغانم وهي كالآتي:

المفتشيات الموجودة بضواحي الولاية

- مفتشية عين النويصي.

- مفتشية بوقيراط.

- مفتشية حاسي مماش.

كما توجد 20 قبضة بولاية مستغانم:

- 09 منها مكلفة بتسيير أموال البلديات (مداخيلها).

- 01 مكلفة بتسيير المستشفيات.

- 01 مكلفة بتسيير البلديات وتحصيل الضرائب والرسوم وهي قبضة مختلفة تتواجد بعشعاشة

المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب

هي مكلفة بالقيام بالمهام التالية:¹

- ضمان ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.

¹ <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246-2014-05-28-14-16-02>
consulté le 09/03/2017 à 18:26

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

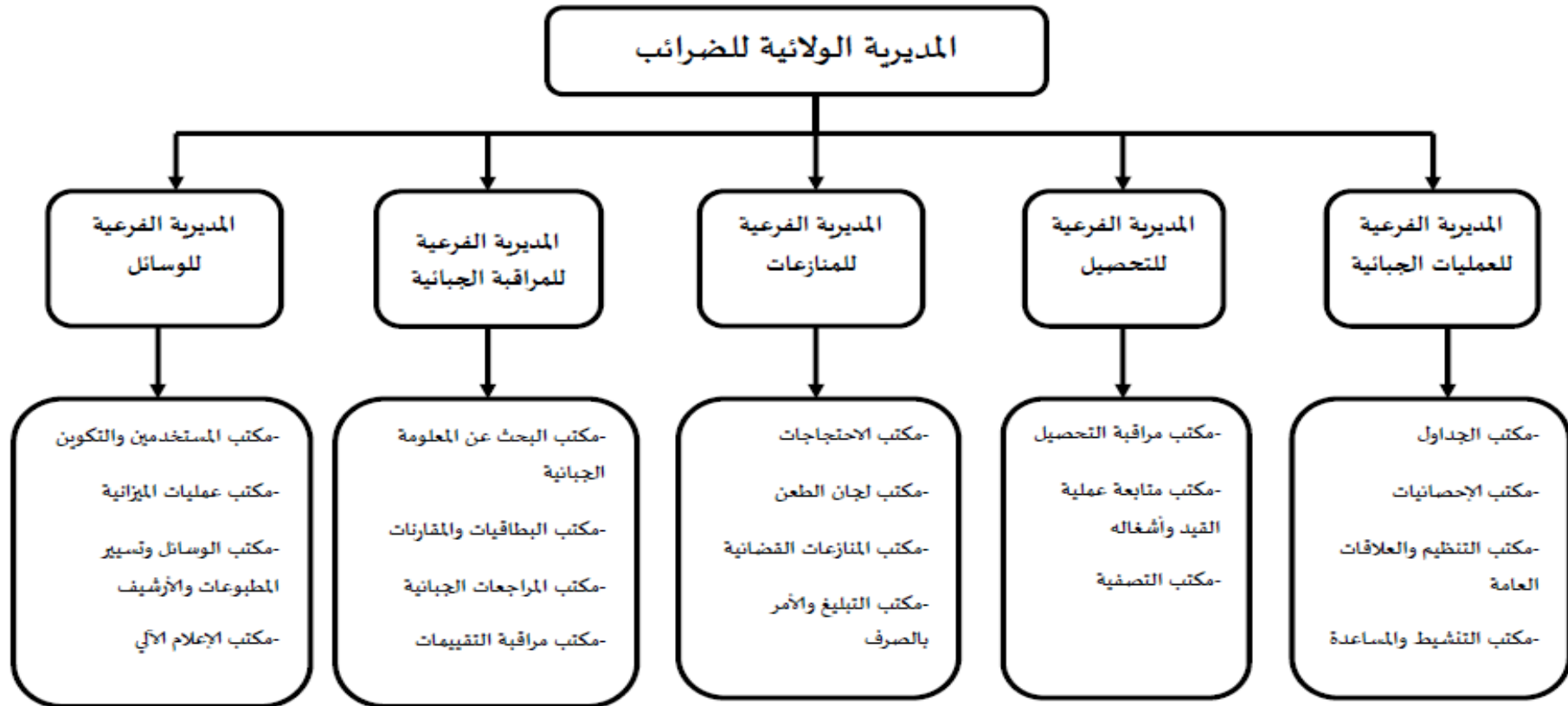
المحاسبية

- إصدار الجداول وقوائم المنتجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها وتقييم النتائج وإعداد الحصيلة الدورية.
- تحليل وتقويم عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها دوريا، وإعداد تلخيص عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.
- إصدار الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك.
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- ضمان الرقابة القبالية وتصفية حسابات تسيير القابضين.
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وإعطاء الإذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.
- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية لذلك.
- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- تكوين رصيد وثائقي للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه.
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة واعلى صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها.
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية مستغانم

الشكل 1-3: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المديرية الولائية للضرائب.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية:

أولاً/ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف ب:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.
 - التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.
 - متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
 - تعمل هذه المديرية على تسيير:
 - مكتب الجداول: ويكلف ب:
 - التكفل بالجدول العامة والتصديق عليها.
 - التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.
 - 1-مكتب الإحصائيات: ويكلف ب:
 - استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
 - التركيز على المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
 - التركيز على الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.
 - 2-مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويكلف ب:
 - استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات.
 - متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية.
 - نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.
 - 3-مكتب التنشيط والمساعدة، ويكلف لاسيما، بضمان ما يأتي:
 - التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
 - متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها
- ثانياً/ المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف ب:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها. تعمل هذه المديرية على تسيير:
- 1-مكتب مراقبة التحصيل: ويكلف ب:
 - دفع نشاطات التحصيل.
 - المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
 - إعداد عناصر الجبائية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.
- 2-مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف بضمين:
 - متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.
 - المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة.
 - التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.
 - ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.
- 3-مكتب التصفية: ويكلف بضمين:
 - مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.
 - استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
 - التركيز على حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة،
 - التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

ثالثا/ المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف بضمين:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.
تعمل هذه المديرية على تسيير:
1- مكتب الاحتجاجات: ويكلف ب:
- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- 2- مكتب لجان الطعن: ويكلف ب:
- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة.
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.
- 3- مكتب المنازعات القضائية: ويكلف ب:
- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.
- 4- مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف ب:
- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

رابعاً/ المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: وتكلف ب:

- بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.
تعمل هذه المديرية على تسيير:
1- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف ب:
- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.
- 2- مكتب البطاقات والمقارنات: ويكلف ب:
- تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.
- 3-مكتب المراجعات الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضممان:
 - متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.
 - تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
 - إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.
- 4-مكتب مراقبة التقييمات: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف ب:
 - استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً.
 - المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق).
 - متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

خامسا/ المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف ب:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.
- تعمل هذه المديرية على تسيير:
- 1-مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف ب:
 - السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.
 - إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.
- 2-مكتب عمليات الميزانية: ويكلف ب:
 - القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية.
 - تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
 - تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
 - إعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

3-مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات وأرشيف: ويكلف ب:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

4-مكتب الإعلام الآلي: ويكلف ب:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي.

- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

المبحث الثاني: دراسة حالة وفق التحقيق المحاسبي

فيما سيأتي سنتناول دراسة حالة ميدانية لطريقة الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب الولائية (التحقيق في المحاسبة)، والتي سبق التطرق إليها سابقا ضمن هذا البحث، هذه الحالة تمت معالجتها على مستوى مديرية الضرائب الولائية لولاية مستغانم. قبل الخوض في إجراءات هذا التحقيق، لابد من الإشارة والتعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف الذي خضع لهذا التحقيق في المحاسبة، والأسباب والدواعي التي استدعت إخضاعه لمثل هذا التحقيق.

المطلب الأول: نوع نشاط المكلف وإجراءات التحقيق في جودة المعلومات المحاسبية

أولا/ نوع النشاط الذي يمارسه المكلف

المكلف شخص طبيعي في شكل مؤسسة خدمية وهي تختص في أشغال الكهرباء وذهن العمارات.

ثانيا/ إجراءات التحقق في جودة المعلومات المحاسبية

بعد الموافقة النهائية على برمجة هذا المكلف ضمن برنامج المراقبة الجبائية، يكلف أحد أعوان مديرية الضرائب الولائية برتبة مفتش (محقق محاسبة)، بتولي هذه المهمة، حيث يشرع في الإعداد والتحضير لعملية التحقيق، من خلال القيام بجملة من الإجراءات التمهيديّة التي لابد منها، ثم يتم إعداد بطاقة ببداية أعمال التحقيق، ويلمها التبليغ الأولي والنهائي بالتعديل في المعلومات المحاسبية محل التحقيق، وبينهما رد واقتراح المكلف حول التبليغ الأولي.

ويمكن إيجاز محتوى التقرير في المحاسبة الذي تم إعداده من طرف العون الجبائي المكلف للحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلف المعني بهذا التحقيق في النقاط التالية:

1- إرسال إشعار بالتحقيق إلى المكلف المعني

من الشروط الإلزامية لهذا التحقيق، إرسال إشعار بالتحقيق مرفوق بميثاق المكلف بالضريبة، إلى المكلف المعني في نسختين، بحيث نسخة يحتفظ بها المعني والنسخة الأخرى يعاد إرجاعها لمديرية الضرائب الولائية بعد المصادقة عليها وتدوين تاريخ استلامها من قبل المكلف، وأهم المعلومات التي تضمنها هذا الإشعار:

- اسم وعنوان المكلف؛
- طبيعة ونوع النشاط الممارس: أشغال الكهرباء وذهن العمارات.
- تاريخ إرسال الإشعار: 2013/07/21.
- تاريخ استلام الإشعار من قبل المعني: 2013/07/21.
- تاريخ الحضور إلى مقر المؤسسة: 2013/08/05.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

- السنوات الأربعة المعنية بالتحقيق في معلوماتها المحاسبية (2009-2010-2011-2012).
- لضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق:
- الرسم على النشاط المني (TAP).
- الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).
- الضريبة على الدخل الإجمالي – أجور (IRG-S).
- توقيع كل من رئيس فرقة التحقيق المحاسبي، والعون المفتش الذي سيتولى عملية التحقيق.

المطلب الثاني: إعداد كشوف مالية لمقارنة الميزانيات والنتائج

بغية التحقيق في مدى صدق المعلومات المحاسبية المصرح من قبل المكلف، يقوم المحقق بإعداد كشفان (وهما عبارة عن نموذجان معدان من طرف الإدارة الجبائية يتم ملؤهما من قبل العون المحقق)، أحدهما يلخص عناصر أصول وخصوم ميزانيات السنوات المعنية بعملية التحقيق، هذا الجدول يمكن من إجراء مقارنات لعناصر الميزانية عبر الزمن، ويسمح بالوقوف على التغيرات والثغرات التي يمكن أن تشوب بعض عناصر الميزانية.

أما الآخر فيتضمن بعض المعلومات المحاسبية وخاصة تلك المتعلقة بالنتائج الوسطية والنهائية المحققة خلال السنوات المعنية بالتحقيق، مدعومة ببعض الهوامش والنسب المفسرة والمبررة لبعض النتائج والوضعيات.

و الكشفان اللذان تم إعدادهما في هذا السياق للمكلف المعني بعملية التحقيق محل الدراسة نلخصها في الجداول التالية:

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

أولا/ كشف لعناصر الأصول والخصوم
كشف لمقارنة عناصر الأصول:

الجدول رقم (1-3): كشف لمقارنة عناصر الأصول.

الوحدة(دج)

2012/12/31	2011/12/31	2010/12/31	2009/12/31	2008/12/31	البيان
-	-	-	145 200	145 200	تجهيزات الإنتاج
-	-	-	17343	17343	الاستغلال الأخرى
6525 543	6525 543	6525 543	-	-	تثبيبات أخرى
574 651	536 425	498 199	-	-	-
-	-	-	4465 812	-	معدات و أدوات
1844 929	2423 617	3 442 135	-	-	حقوق أخرى
5422 417	6111 541	1518 200	4365 990	911 998	مخزونات
3595 972	1631 072	11719 654	11526 698	1288 324	زبائن
-	-	-	4 472 520	1402 436	تسيقات أخرى للاستغلال
1036 552	898 517	217 592	723 986	826 883	التقديرات
455 8498	256 82 863	22 924 925	256 82863	4558 498	المجموع

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني 2013.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

كشف لمقارنة عناصر الخصوم:

الجدول رقم (2-3): كشف لمقارنة عناصر الخصوم.

الوحدة(دج)

2012/12/31	2011/12/31	2010/12/31	2009/12/31	2008/12/31	البيان
00 00055	00 00055	00 00055	1200 000	1200 000	الأموال الاجتماعية
-	-	2995 967	1955 444	17343	قروض بنكية
-	-	-	2811366	1161871	نتائج قيد التخصيص
103295	99478	-	-	-	رؤوس أموال أخرى
574 651	2423 617	498 199	-	-	ضرائب و رسوم
-	-	-	-	-	الاستغلال
99 075	107 722	53 957	48475	51 937	ديون الاستغلال الأخرى
10340896	10206 776	11848 430	15783 800	-	الموردين
-	-	-	830	-	تسيقات بنكية
-	-	10 583	-	-	حزينة الخصوم
576 236	349 495	751 765	2107 333	1703 915	نتيجة
455 8498	256 82 863	22 924 925	256 82863	4558 498	المجموع

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني 2013.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

ثانيا/ كشف لمقارنة حسابات النتائج للسنوات الأربعة محل التحقيق

الجدول رقم (2-3): كشف لمقارنة حسابات النتائج للسنوات الأربعة.

الوحدة(دج)

2012/01/01 2012/12/31	2011/01/01 2011/12/31	2010/01/01 2010/12/31	2009/01/01 2009/12/31	البيان
8611 699	4967 790	11 920 660	22 50 3675	الإنتاج المباع
-	-	-	-	الإنتاج المخزن
-	-	-	-	إنتاج المؤسسة
-	-	-	-	لحاجاتها الخاصة
-	-	-	-	خدمات مقدمة
-	-	-	-	تحويل تكاليف
-	-	-	-	الإنتاج
8611 699	4967 790	11 920 660	22 503 675	المجموع
6187 268	32626 12	9116 668	19299 944	مواد و لوازم مستهلكة
211 959	106 046	183 930	-	خدمات
6399 227	3368 658	9300 598	19299 944	المجموع

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

2212 472	1599 132	2620 062	3203 731	الربح الخام القيمة
25.69%	32.19%	21.98%	16.60%	المضافة x 100 الإنتاج المباع
2212 472	1599 132	2620 062	3203 731	الربح الإجمالي
-	-	-	-	نواتج متنوعة
-	-	-	-	تحويل تكاليف الاستغلال
2212 472	1599 132	2620 062	3203 731	المجموع
455 8498	256 82 863	22 924 925	256 82863	مصاريف مستخدمين
277 386	336 535	471 901	324 776	ضرائب ورسوم
38 226	382 26	480 856	199 128	إهلاكات
-	-	-	-	مؤونات
1636 236	1249 637	1886 461	1096 398	المجموع
576 236	349 495	733 601	2107 336	رصيد نتيجة الاستغلال
-	-	18164	-	نواتج أخرى

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

576 236	349 495	751 765	2107 333	المجموع
576 236	349 495	751 765	2107 333	الربح الصافي
6.69	7.04	6.31	9.36	الربح الصافي * 100
				رقم الأعمال

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني 2013.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

المطلب الثالث: اختبار والحكم على جودة المعلومات المحاسبية

أولاً/ فحص المعلومات المحاسبية من ناحية الشكل والمضمون

تمت هذه العملية من طرف فرقة التحقيق الأولى على مستوى مديرية الضرائب الولائية لولاية مستغانم وتولى ذلك عون برتبة مفتش حيث تم تسجيل الملاحظات التالية:

-من ناحية الشكل

تم تسجيل الملاحظات التالية:

- وجود السجل المركزي.
- وجود دفتر الجرد.
- وجود السجلات المساعدة.
- وجود دفتر الأجور.
- وجود التصريحات الشهرية.
- وجود التصريحات السنوية.
- وجود وثائق الإثبات وضعيات الأشغال التي اعتبرت سليمة.

-من ناحية المضمون

أما من حيث المضمون فقد تم تسجيل مجموعة الملاحظات:

-في سنة 2009 وجود (3) ثلاثة فواتير لمورين وهمين، الفاتورة الأولى خاصة بالسيد بوعزيز عزيز المقدرة ب 448000 دج خارج الرسم سوف يضاف إلى الربح الصافي المبلغ خارج الرسم بالإضافة إلى حقوق الطابع المقدرة ب 2500 دج، مع المطالبة بإعادة دفع الرسم على القيمة المضافة المقابل لها، الفاتورة الثانية و الثالثة للمورد الوهي لعتالي عبد الوهاب و المقدرتين ب 425950 دج و 352900 دج خارج الرسم سوف يضاف إلى الربح الصافي خارج الرسم للفتورتين بالإضافة إلى حقوق الطابع و المقدرة ب 2500 دج مع المطالبة بإعادة دفع الرسم على قيمة مضافة.

-في سنة 2010 وجود (3) فواتير لموردين وهمين، الفاتورة الأولى خاصة بالسيد /بوعزيز عزيز المقدرة ب 575000 دج خارج الرسم سوف يضاف إلى الربح الصافي بالإضافة إلى حقوق الطابع المقدرة ب 2500 دج مع المطالبة بإعادة دفع الرسم على القيمة المضافة المقابل لها، الفاتورتين المتبقيتين للمورد الوهي زيدان خالد المقدرتين ب 56500 دج و 580000 دج خارج الرسم سوف يضاف إلى الربح الصافي المبلغ خارج الرسم للفتورتين بالإضافة إلى حقوق الطابع و المقدرة ب 2500 دج لكل فاتورة مع مطالبكم بإعادة دفع الرسم على القيمة المضافة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

-في سنة 2012 تبين أن المؤسسة قامت بتسديد فاتورة الشراء رقم 1002574 الخاصة بشركة التضام نقدا و هو ما يتنافى مع شروط خصم الرسم على القيمة SNC TAHER AUTO PIECES المضافة طبقا لأحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال و التي تنص أنه إذ تجاوز الفاتورة بكل الرسوم مبلغ 100000 يجب أن تقم عملية لتسديد بوسيلة دفع ماعدا نقدا و عليه سيتم دفع الرسم على القيمة المضافة الذي قمتم به و المقدر ب 25101.37 دج.

-أثناء مراقبة استهلاك لبعض المواد و لوازم الكهرباء و مقارنتها بوضعية الأشغال المقدمة مع مراعاة حركة المخزون استخرجنا سنتي 2011 و 2012 فروقات بين الاستعمال الحقيقي و الاستهلاك التقيد في المحاسبة و بالتالي سوف تضاف إلى الربح السنوي المادة 41-1 من قانون رسم على رقم أعمال ففي سنة 2011 تم استخراج و تحديد الكمية غير المستعملة (زائدة).

-تحديد كمية غير مستعملة (الزائدة) مع مراعاة حركة المخزون سنة 2011.

الجدول رقم (3-4): تحديد الكمية الغير مستعملة من مادة luminaire mode Neptune.

البيان	2011
المادة	Luminaire mode
	Neptune
مخزون أول مدة	45
المشتريات	00
مخزون آخر المدة	01
كمية مواد مستهلكة معاد تشكيلها	44
كمية مواد مستعملة المصروح بها	01
الفرق في كمية المواد	43
سعر الوحدة الواحدة	9000
تكلفة مواد غير مستعملة	387000
المجموع	387000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

-تحديد كمية غير مستعملة (الزائدة) مع مراعاة حركة المخزون سنة 2012.

في سنة 2012 تم تحديد الكمية غير المستعملة مع مراعاة حركة المخزون

الجدول رقم (3-5): تحديد الكمية الغير مستعملة من مادة candélabre mode eleno H6M.

2012	البيان
candélabre mode eleno H6M	المادة
14	مخزون أول مدة
00	المشتريات
00	مخزون آخر المدة
14	كمية مواد مستهلكة معاد تشكيلها
05	كمية مواد مستعملة المصحح بها
09	الفرق في كمية المواد
37720	سعر الوحدة الواحدة
339480	تكلفة مواد غير مستعملة
339480	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

وعلى ضوء ما ورد أعلاه بسبب الأخطاء الموجودة ومحاولة الغش والتضليل فقد تم وضع تعديلات والمتمثلة في:

- رقم الأعمال المفوتر.
- إعادة تشكيل رقم الأعمال المقبوض.
- تشكيل الأرباح.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

ثانيا/ اختبار الخصائص النوعية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية

بعد اختبار المعلومات المحاسبية من ناحية الشكل ومن ناحية المضمون وبعد تسجيل الملاحظات اللازمة سنحاول اختبار هاته المعلومات من أجل التأكد من الخصائص النوعية لها ومنه الحكم على مدى تمتعها بالجودة اللازمة.

1-الخصائص الأساسية

1-1/ الخاصة الأولى (الملائمة): المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها يمكن القول إنها متناسبة مع شكل إعداد القوائم المالية لكنها تحتوي على مجموعة من الأخطاء والتي تؤثر على عملية اتخاذ القرار وبالتالي لا يمكن القول إنها تتمتع بخاصية الملائمة

2-1/ الخاصة الثانية (الموثوقية): المعلومات المحاسبية المتحصل عليها تم اكتشاف مجموعة من الأخطاء و الإغفالات والمتعلقة أساسا بفواتير وهمية وكذلك وتضخيم المواد المستهلكة والتي أثرت على النتائج المحققة مثل رقم الأعمال والريح الصافي وبالتالي لا يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها ومنه فخاصية الثقة غير موجودة.

2-الخصائص الثانوية

1-2/ الخاصة الأولى (القابلية للمقارنة): المعلومات المحاسبية المتحصل عليها يمكن مقرنتها بمعلومات لنفس المؤسسة أو مؤسسات أخرى.

2-2/ الخاصة الثانية (القبليية للفهم): المعلومات المحاسبية المتحصل عليها تتمتع بالوضوح وعدم التعقد ومنه فكل شخص له أدنى تكوين في المحاسبة يمكنه فهمها وبالتالي فإن خاصية القابلية للفهم محققة.

2-3/ الخاصة الثالثة (الشمول): المعلومات المحاسبية تتمتع بالشمول لأنها شملت كل المعلومات الضرورية لتحديد الضرائب والرسوم الواجبة الدفع.

المطلب الرابع: التعديلات المطبقة وأثرها على الضرائب والرسوم

الفرع الأول: التعديلات المطبقة للتحسين من جودة المعلومات المحاسبية

وقد تم تحديد طريقة التعديل المطبقة وفق مايلي:

-رقم الأعمال المفوتر:

من أجل إعادة تشكيل رقم الأعمال المفوتر تم الاعتماد على وضعيات الأشغال والفواتير المقدمة من طرف المكلف واستغلال الكشوف البنكية بالإضافة إلى المعلومات التي بحوزة المصلحة.

-إعادة تشكيل رقم الأعمال المقبوض:

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

بالنسبة لأرقام الأعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة فقد أعيد تشكيلها انطلاقاً من المبالغ المقبوضة المستخرجة من الكشوف البنكية -تشكيل الأرباح: لإعادة تشكيل الأرباح تم الاعتماد على الصيغة التالية:

الربح المشكل = الربح المصرح به + الأعباء الغير قابلة للخصم + الفرق في رقم الأعمال المفوتر - الرسم على النشاط المهني الناتج عن الفرق في رقم الأعمال المقبوض

تشكيل رقم الأعمال المفوتر للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012،

الجدول رقم (3-6): أرقام الأعمال المفوترة.

2012	2011	2010	2009	البيان/السنة
8611699	4967790	11920660	22503675	رقم الأعمال المفوتر المشكل
8611699	4967790	11920660	22503675	رقم الأعمال المفوتر المصرح به
00	00	00	00	الفرق الحاصل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

أرقام الأعمال المقبوضة المشكلة بالرسم على النشاط المهني/الرسم على القيمة المضافة

الجدول رقم (3-7): رقم الأعمال المقبوض.

2012	2011	2010	2009	التعين
17%	17%	17%	17%	المعدل
6932290	13590510	11755740	13753782	رقم الأعمال المقبوض المشكل
6932290	13590510	11755740	13753782	رقم الأعمال المقبوض المصرح به
00	00	00	00	الفرق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

بعد أن تبين هناك فرق في مخزون المادتين luminaire mode Neptune و المادة candélabre mode ELENA أ H6M و التي تبين أنها غير مستعملة في المشروع سوف تخضع للرسم على القيمة مضافة الواجب استرجاعه عملا بنص المادة 41 فقرة 1 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

ملاحظة:

-فواتير الشراء المتعلقة بمادة luminaire mode Neptune تم استرجاع الرسم على القيمة المضافة الموافق لها خلال شهر فيفري 2011 .
-فواتير الشراء المتعلقة بمادة candélabre mode ELENA H6M تم إسترجاع الرسم على القيمة المضافة الموافق لها خلال شهر ديسمبر 2011 .

-سنة 2011

الجدول رقم (3-8): الرسم على القيمة المضافة للمواد غير المستعملة الواجب إسترجاعه في 2011 .

luminaire mode Neptune	
387 000	تكلفة الشراء للمواد غير المستعملة
%17	معدل الرسم على قيمة مضافة
65 790	الرسم على القيمة مضافة مسترجع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

-سنة 2012

الجدول رقم (3-9): الرسم على القيمة المضافة للمواد غير المستعملة الواجب استرجاعها في 2012 .

candélabre mode ELENA H6M	
339 480	تكلفة الشراء للمواد غير المستعملة
%17	معدل الرسم على قيمة مضافة
57 710	الرسم على القيمة مضافة مسترجع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

في سنة 2009 بعد أن تبين أن هناك 3 فواتير لموردين وهمين فإن المبلغ سوف يدمج في الربح الصافي كما يلي:

الجدول رقم (3-10): مبلغ الفواتير الوهمية المعاد دمجها سنة 2009.

رقم فاتورة	مبلغ خارج رسم	المعدل	مبلغ المدمج
85	448000	%17	76160
29	425 950	%17	72411,50
31	352 900	%17	59 993
			208 564,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

سنة 2010 وجود موردين وهمين و المبلغ سيدمج في الربح الصافي

الجدول رقم (3-11): مبلغ الفواتير الوهمية المعاد دمجها سنة 2010.

رقم فاتورة	مبلغ خارج رسم	المعدل	مبلغ المدمج
61	575 000	%17	97 750
55	565 000	%17	96 050
59	580 000	%17	98 600
			292 400

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

سنة 2012 تم تسديد فاتورة منافية لأحكام القانون مما يستوجب إعادة دفع رسم على قيمة مضافة.

الجدول رقم (3-12): مبلغ الرسم على القيمة المضافة المسترجع عن تسديد فاتورة منافية للقانون 2012.

المبلغ خارج الرسم	147658,75
المعدل	%17
المبلغ المعاد استرجاعه	25101,9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

الفرع الثاني: أثر التعديلات للتحسين في جودة المعلومات على الضرائب والرسوم

-الرسم على القيمة المضافة

الجدول رقم (3-13): تعديلات الرسم على القيمة المضافة في السنوات محل التحقيق.

2012	2011	2010	2009	البيان/السنة
17%	17%	17%	17%	المعدلات
25 100	123 500	292 400	208 564	الرسم على مشتريات مسترجع
25 100	123 500	292 400	208 564	مجموع حقوق المغفلة
%25	%25	%25	%25	معدل الغرامة
2510	18525	73 100	52141	مبلغ الغرامة
27610	142 025	365 500	260 705	مج الحقوق و الغرامات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

تم إعادة تشكيل ربح المؤسسة وفق الصيغة التالية:

الربح المشكل = الربح المصرح به + الأعباء الغير قابلة للخصم + الفرق في رقم الأعمال المفوتر -
الرسم على النشاط المهني الناتج عن الفرق في رقم الأعمال المقبوض

الجدول رقم (3-14): الدخل الإجمالي المعاد تشكيله.

2012	2011	2010	2009	البيان/السنة
576236	349495	751765	2107330	الدخل الإجمالي المصرح به
00	00	00	00	الفرق الحاصل في رقم الأعمال
339480	387000	1727500	1234350	الأعباء الغير قابلة للخصم
00	00	00	00	الرسم على النشاط المهني الناتج عن الفرق في رقم الأعمال
915716	736495	2479265	3341680	الدخل الإجمالي المعاد تشكيله

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

الضريبة على الدخل الإجمالي

الجدول رقم (3-15): تعديلات الضريبة على الدخل الإجمالي في السنوات محل التحقيق.

2012	2011	2010	2009	البيان/السنة
915 710	736 490	2 479 260	3 341 680	الدخل المشكل
576 230	349 490	751 760	2 107 330	الدخل المصرح
339 480	387 000	1 727 500	1234 350	الفرق
214 713	160 947	735 471	-	الحقوق الواجبة التسديد
112 870	45 898	165 528	-	الحقوق المسددة
101 843	115 049	570 213	432 023	الحقوق المغفلة
%15	%15	%25	%25	معدل الغرامة
15276	17 255,7	142 553	-	مبلغ الغرامة
117 119	132 306	712 766	540 028	مج الحقوق و الغرامات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

-الضريبة على المرتبات و الأجور

مكلف المعني يقوم بالتصريحات و بالتالي لم يظهر أي تعديل عليها.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

التعديلات النهائية وأثرها على الضرائب والرسوم محل التحقيق.

الجدول رقم (3-16): التعديلات النهائية على الضرائب محل التحقيق.

المجموع	2012	2011	2010	2009	البيان/السنة
	915 710	736 490	2 479 260	3 341 680	الرسم على النشاط المهني (TAP)
-	-	-	-	-	-الحقوق
-	-	-	-	-	-الغرمات
					الرسم على القيمة المضافة (TVA)
649 564	25 100	123 500	292 400	208 564	-الحقوق
146 276	2510	18 525	73 100	52141	-الغرمات
					الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)
1219 128	101 843	115 049	570 213	432 023	-الحقوق
283 091	15276	17257	142 553	108 005	-الغرمات
					الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
-	-	-	-	-	-الحقوق
-	-	-	-	-	-الغرمات
					الضريبة على الدخل الإجمالي الأجرور (IRG S)
-	-	-	-	-	-الحقوق
-	-	-	-	-	-الغرمات

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

-	-	-	-	-	حقوق الطابع
-	-	-	-	-	-الحقوق
-	-	-	-	-	-الغرمات
2298 059	144 729	274 331	1078 266	800733	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التحقيق في المحاسبة.

الفصل الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية

خلاصة الفصل:

تلعب الإدارة الجبائية دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، وتعد طرفاً لا يمكن تجاهله وعض النظر عنه، فكل مؤسسة اقتصادية كما لها التزامات مالية تجاه دائناتها، لها التزامات جبائية تجاه إدارة الضرائب، وهذه الالتزامات الجبائية ليست مجرد مبالغ مالية تسددها المؤسسة فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى التدخل في فرض جملة من الطرق والإجراءات الجبائية والمحاسبية لها أثر على كم ونوع المعلومات المحاسبية المنتجة من قبل كل مؤسسة.

وفي هذا الإطار تلعب مديرية الضرائب الولائية دوراً استراتيجياً في هذا المجال، حيث تسهر على ضمان احترام وتطبيق التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل من الإجراءات والهيئات الجبائية الولائية، من مفتشيات وقباضات، بالإضافة إلى طرق الرقابة الجبائية الثلاثة المتبعة على مستوى المديرية الولائية للضرائب.

لقد تم في هذا الفصل دراسة أسلوب من أساليب الرقابة الجبائية المعمقة والمتمثل في التحقيق المحاسبي من أجل محاولة إعطاء صورة عن دور هذا التحقيق في اكتشاف الأخطاء والإغفال وتقويمها مما ينعكس على جودة تلك المعلومات وحصيلة الضرائب.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لقد حاولنا من خلال تناول موضوع الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية هي التعرف على كيفية التحقيق والتأكد من جودة المعلومات المحاسبية ؟ فدواع وأسباب التضليل والإخفاء كثيرة وواردة بل وأكيدة بسبب تضارب وتعارض الأهداف والغايات بين مستخدمي هذا النوع من المعلومات ،ومن خلال هذا البحث اقترحنا وسيلة يمكن أن تفيد إلى حد كبير وهي الرقابة الجبائية والتي بالرغم أن هدفها الأساسي هو محاربة ظاهرة التهرب الجبائي بالدرجة الأولى ،ومن أجل مجابهة هذه الظاهرة يجب التحقق من مدى صحة المعلومات المحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة ،وعليه سخرت الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية المتاحة للهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية على المستوى المحلي أو الجهوي بهدف استرجاع حقوق الخزينة العمومية ومحاولة كبح هذا النزيف الذي ينخر في جسد الاقتصاد الوطني بسبب هذا التهرب الضريبي.

كما رأينا تتوفر الرقابة الجبائية في الجزائر على نظام متكامل من الهياكل والإجراءات الجبائية، تتمثل أساسا في مختلف المصالح الجبائية المنتشرة عبر الوطن التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول من البحث، بالإضافة الطرق المتبعة من قبل هذه المصالح (حيث تم الاقتصار على طرق الرقابة الجبائية المنتهجة على مستوى كل من مفتشية الضرائب والمديرية الولائية للضرائب)، لاختبار مدى جودة المعلومات المحاسبية، وهي طرق نراها كفيلة إلى حد بعيد باكتشاف حالات الأخطاء والإغفال التي يمكن أن تتضمنها المعلومات المحاسبية مما يؤثر سلبا على جودتها وبالتالي على مستخدميها.

تعتبر عملية التحقيق في المحاسبة والتي تعتبر عملية رقابية معمقة والتي تتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التابعة لمديرية الضرائب الولائية من أهم الوسائل المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، هاته الأخيرة حتى تتمتع بالجودة وجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص حتى تكون مفيدة لمستخدميها.

انطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليهم في المقدمة وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من هذا البحث في النقاط التالية:

نتائج اختبار الفرضيات: لقد وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى:

-بالنسبة للفرضية الأولى: تحققت، المعلومات المحاسبية تهم جميع الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية بالنسبة للأطراف الداخلية كالمسيرين والمساهمين، فالمعلومات المحاسبية تساعد في معرفة وضعية المؤسسة المالية مما يساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة أما الأطراف الخارجية كالمصالح الجبائية تعتمد في تقدير الضرائب والرسوم الواجبة التسديد على نتائج يتم الحصول عليها من المعلومات المحاسبية المصرح بها.

-بالنسبة للفرضية الثانية: تم إثبات أن احتمال وجود الأخطاء والإغفال والتضليل في المعلومات المحاسبية بسبب تعارض الغايات بين المؤسسة والأطراف الأخرى لذلك وجب أن تتمتع هذه المعلومات بالجودة اللازمة لكي تستطيع باقي الأطراف الاستفادة منها.

خاتمة عامة

-بالنسبة للفرضية الثالثة تم إثبات هذه الفرضية، المصالح والهيئات التي تقوم بعملية الرقابة الجبائية هي هيئات ومصالح حكومية تتمتع بصلاحيات وسلطات قانونية محددة في قوانين ومراسيم منشورة في الجريدة الرسمية.

-بالنسبة للفرضية الرابعة تم إثبات هذه الفرضية، بما أن الرقابة الجبائية تتمتع بصلاحيات وسلطات قانونية، هذا ما يمكنها من إجراء الرقابة التي تشمل جميع العناصر مثل الدفاتر المحاسبية والتجارية التي تفيد في عملية التحقيق.

كما أن الدراسة الميدانية والمتعلقة بالتحقيق في المحاسبة قد مكنتنا من الوصول إلى النتائج التالية:
- عملية التحقيق في المحاسبة مكنتنا من تشخيص جودة المعلومات المحاسبية شكلا ومضمونا، حيث نتج عن عملية التحقيق اكتشاف العديد من الإغفالات والمتعلقة بالفواتير الوهمية والتي أثرت على جودة المعلومات المحاسبية.

نتائج الدراسة النظرية:

تتلخص في النقاط التالية:

-إن الكثير من المكلفين بالضريبة يحاولون قدر المستطاع التملص من دفع مستحقاتهم الضريبية وذلك بواسطة عدة أساليب وطرق ولعل أهمها التلاعب في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية والتي تعبر عن وضعية المؤسسة، وذلك عن طريق محاولة تضخيم الأعباء والتكاليف وتقليص النتائج وهذا من أجل التقليل من مبالغ الضرائب والرسوم الواجب عليهم تسديدها.

-تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديدها من طرف المكلفين، على عناصر ومعطيات يتم استخراجها من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاتهم.

-للتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية يتم التحقيق فيها لمعرفة مدى جودتها عن طريق الرقابة الجبائية -تتم عملية الرقابة الجبائية من طرف مصالح جبائية مخولة قانونا بذلك.

-تتبع المصالح الجبائية طرق وإجراءات أهمها الرقابة العامة والتي تتم على مستوى مفتشيات الضرائب، كما تتعداها إلى الرقابة المعمقة والمتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وهي تتم على مستوى مديريات الضرائب.

-ترتبط الرقابة العامة على مستوى المفتشيات بالرقابة المعمقة بمديريات الضرائب بحيث أن المفتشيات بعد التحقيق هي التي تقترح الأشخاص المعنين بالتحقيق المعمق.

-أصدرت السلطات الجزائرية العديد من النصوص والمراسيم القانونية توضح أجهزة الرقابة الجبائية ومهامها.
-إن المكلف يعتمد في تدليسه وغشه على ضعف الإدارة الجبائية وعدم خبرة وكفاءة بعض المحققين خاصة من الناحية المحاسبية

-المعلومات المحاسبية وسيلة معبرة عن العمليات التي تحدث التي تحدث بين مختلف الأطراف.
-للمعلومات المحاسبية دور محوري في اتخاذ القرارات لذلك يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص حتى تكون جيدة ومفيدة.

خاتمة عامة

كما أن أن الدراسة الميدانية والمتعلقة بالتحقيق في المحاسبة قد مكنتنا من الوصول إلى النتائج التالية:
-عملية التحقيق في المحاسبة مكنتنا من تشخيص جودة المعلومات المحاسبية شكلا ومضمونا ، حيث نتج عن عملية التحقيق اكتشاف العديد من الإغفالات والمتعلقة بالفواتير الوهمية والتي أثرت على جودة المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا/ باللغة العربية:

أ- المؤلفات:

- 1- أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2005.
- 2- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2008.
- 3- حسين حمدان مأمون القاضي، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، بدون طبعة، 2007.
- 4- حمدي سليمان، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- 5- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2004.
- 6- عباس مهدي الشيرازي، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، بدون طبعة، 1990.
- 7- عبد الرحمن الصباح، مبادئ الرقابة الإدارية: المعايير-التقييم-التصحيح، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 1997.
- 8- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، بدون طبعة، 2009.
- 9- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، الأردن، بدون طبعة، 2004.
- 10- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2003.
- 11- محمد شوقي بشارى، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 1989.
- 12- محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2005.
- 13- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر، الأردن، بدون طبعة، 2000.

قائمة المراجع

- 14-هاشم أحمد عطية، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2000.
- 15-هندركسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2005 .
- 16-يوسف محمود جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
- ب-الرسائل الجامعية:
- 1-عايدة غاشوش، مريم لقصير، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة منشورة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.
- 2-بيلة ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمفتشية الضرائب في الأخضرية-، مذكرة منشورة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أوالحاج، البويرة، 2014./2015
- 3-محمد رياض جودي، دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة-، مذكرة منشورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012./2013
- 4-آيت بلقاسم لامية، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013-2014.
- 5-عائشة طاسيني، التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي، رسالة منشورة ماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات. عباس، سطيف، الجزائر، 2005.
- 6-عبد الغاني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 7-عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة منشورة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 8-عمر ديلي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة منشورة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.-2009

قائمة المراجع

- 9- لياس قلاب دبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة منشورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.
- 10- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة منشورة ماجستير في علوم التسيير جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- 11- نجاة نوى، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003، مذكرة شورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004.
- 12- يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة :مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة للفترة 2003 إلى 2005، مذكرة منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2007.

د-الملتقيات:

-بوعلام ولهي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة -حالة الجزائر-. مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20/21 أكتوبر 2009.

و-القوانين والمواثيق:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017.
- 2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017.
- 3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2013.
- 4-المرسوم التنفيذي 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 59، الصادرة ب 24/09/2006.

قائمة المراجع

ثانيا/ باللغة الفرنسية:

-Ouvrage:

- 1- Michel Bouvier-Marie Christine –l’administration fiscale en France (puf.1988).
- 2- Pierre Beltrami –la fiscalité en France- hachette livre 6 émé .édition .paris.france.1998.

-المواقع الإلكترونية:

<http://www.mfdgi.gov.dz>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

Renseignements divers :

معلومات متنوعة :

- أ - عدد الأشخاص المستخدمين في :
- ب - قيمة الأجر و الأعباء الاجتماعية المسددة في :
- ج - القيمة السنوية للإيجارات الخاصة لسنة :
- د - السيارات المستعملة:

	Tourisme سياحية	Utilitaire نفعية	
Marque et puissance	سنة الاكتساب
Année d'acquisition	العلامة والقوة
Prix total payé	مجموع الثمن المدفوع

جدول مفصل للأعباء Etat détaillé des dépenses et frais divers

Désignation	المبالغ Montants	تعيين
Montant des achats de marchandises	مبلغ مشتريات البضائع
Montant des achats de matières premières	مبلغ مشتريات المواد الأولية
Salaires du personnel	أجرور المستخدمين
Charges sociales patronales	الأعباء الاجتماعية لرب العمل
Loyers professionnels	الإيجارات المهنية
Autres frais généraux (détailler sur feuille séparée)	مصاريف أخرى عامة (تذكر بالتفصيل في ورقة منفصلة)
TOTAL	المجموع

قائمة الملاحق

Renseignements relatifs au Chiffre d'affaires			معلومات متعلقة برقم الأعمال
مبلغ الضريبة Montant de l'impôt	معدل الضريبة Taux de l'IFU	قيمة رقم الأعمال Montant du chiffre d'affaires	طبيعية العمليات (يتعلق الأمر بالأنشطة المنجزة داخل نفس المؤسسة) Nature des opérations réalisées (Il s'agit des activités réalisées au sein de la même entreprise)
0	5%	(1) (الأنشطة الإنتاج و بيع السلع (المادة 282 مكرر 1 - 1). (1) les activités de production et de vente de biens (article 282 ter - 1).
0	12%	(2) نشاطات أخرى (المادة 282 مكرر 1 - 2). (2) autres activités (article 282 ter - 2).
0	مجموع قيمة رقم الأعمال المصرح به Montant total du chiffre d'affaires déclaré (1) + (2)		

.....	الخضوع للحد الأدنى للضريبة الجزائرية الواجبة بمبلغ 10000 دج أو 5000 دج حسب الحالة Soumission au minimum d'imposition 10 000DA ou 5 000DA, selon le cas (*)
-------	---

Option pour un seul paiement annuel : OUI NON

عند اختيار الخضوع لنظام الدفع السنوي للضريبة، فإن النفع يكون وجوباً قبل 30 سبتمبر من السنة كآخر أجل دون سابق انذار.
En cas d'option pour le paiement annuel de l'impôt, celui-ci doit se faire au plus tard le 30 septembre de l'année sans avertissement préalable.

أشهاد بأن المعلومات المسجلة على هذه المطبوعة مضبوطة وحقيقية

J'atteste que les renseignements portés sur la présente déclaration sont réels et exacts.

A في : Le

Signature

الامضاء

قائمة الملاحق

تذكير

- يجب على الأشخاص الخاضعين للضريبة الجزائرية الوحيدة حساب الضريبة و تسديدها وفق الآجال المحددة في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة (المادة 282 مكرر 4).
- يجب على الأشخاص الخاضعين للضريبة الجزائرية الوحيدة في حالة تحققهم لرقم أعمال يتجاوز الرقم المصرح به بخوان السنة ن بتقديم تصريح تكميلي ما بين 15 و 30 جانفي للسنة ن+1 (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة).
- يمكن للإدارة الجبائية ان تصحح الاس المصرح بها عن طريق جدول فردي في حالة تصريح غير مكتمل (المادة 282 مكرر 2).
- بإمكان الأشخاص الخاضعين للضريبة الجزائرية الوحيدة اختيار التسديد السنوي شريطة احترام الشروط المنصوص عليها في المادة 365 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- يقدر الحد الأدنى للضريبة بـ 10000 دج (المادة 365 مكرر) بفض هذا الحد الى 5000 دج بالنسبة للأشخاص المستفيدين من اجراءات دعم التشغيل (وودت ش - ص و ا ب - وودق م) - المادة 282 مكرر 7.
- طرق التسديد: بالنسبة للدفع نقدا يجب مراعاة احكام القرار الوزاري رقم 57 بتاريخ 26 ديسمبر 2013 حيث إذا تجاوز المبلغ المسدد للفصل أو السنة 100000 دج فإن هذا الأخير يدفع بواسطة وسيلة دفع أخرى غير النقد.

- ✓ بالنسبة للتسديد السنوي او الفصلي: استعمل القسيمة B
- ✓ بالنسبة للتسديد التكميلي: استعمل القسيمة A

Rappel

- Les contribuables soumis à l'IFU doivent procéder au calcul de l'impôt dû et le reverser suivant la périodicité prévue par l'article 365 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées (CIDTA) (article 282 quater CIDTA).
- Dans le cas de réalisation d'un chiffre d'affaires dépassant celui déclaré au titre de l'année N, les contribuables soumis à l'IFU doivent souscrire une déclaration complémentaire entre le 15 et le 30 Janvier de l'année N+1 (Article 282 quater du CIDTA)
- L'administration fiscale peut rectifier les bases déclarées, en cas d'insuffisance de déclaration. (Article 282 quater du CIDTA)
- Les contribuables relevant de l'IFU peuvent opter pour le paiement annuel en respectant les conditions prévues par l'article 365 du CIDTA et la précision sur la case prévue à cet effet.
- Le minimum d'imposition est fixé à 10.000DA (article 365 bis), toutefois, ce minimum est ramené à 5.000DA pour les contribuables éligibles aux dispositifs d'aide à l'emploi (ANSEJ - ANGEM -CNAC)- article 282- octiés.
- Modes de paiements: Le règlement doit être effectué par un moyen de paiement autre que l'espèce (arrêté ministériel n° 57 du 29 décembre 2013) lorsque le montant de l'impôt dépasse la somme de 100.000DA.
 - Pour le paiement trimestriel ou annuel : Utiliser le coupon B
 - Pour le paiement complémentaire : Utiliser le coupon A

قائمة الملاحق

	Annexe de la déclaration du chiffre d'affaires	ملحق التصريح برقم الأعمال
A	Impôt Forfaitaire Unique commune:..... année سنة بلدية:..... الضريبة الجزائرية الوحيدة	
	Raison sociale : Prénoms اسم الشركة : NOM الاسم :	
	Complément IFU avant (31 Janvier) إحصاء المكلف بالضريبة	تكميلي (قبل 31 جانفي) فصلي/سنوي
	IFU à 5%:..... DA signature du contribuable	ض ج و: 5% دج
	IFU à 12%:..... DA	ض ج و: 12% دج
	Total: 0..... DA	المجموع: دج
	quittance n° date:.....	وصل رقم تاريخ
✂		
B	Impôt Forfaitaire Unique commune:..... année سنة بلدية:..... الضريبة الجزائرية الوحيدة	
	Raison sociale : Prénoms اسم الشركة : NOM الاسم :	
	Trimestriel / annuel إحصاء المكلف بالضريبة	فصلي/سنوي
	IFU à 5%:..... DA signature du contribuable	ض ج و: 5% دج
	IFU à 12%:..... DA	ض ج و: 12% دج
	Minimum:..... DA	ض ج و: حد الدنيا دج
	Total: 0..... DA	المجموع: دج
	quittance n° date:.....	وصل رقم تاريخ
✂		
B	Impôt Forfaitaire Unique commune:..... année سنة بلدية:..... الضريبة الجزائرية الوحيدة	
	Raison sociale : Prénoms اسم الشركة : NOM الاسم :	
	Trimestriel / annuel إحصاء المكلف بالضريبة	فصلي/سنوي
	IFU à 5%:..... DA signature du contribuable	ض ج و: 5% دج
	IFU à 12%:..... DA	ض ج و: 12% دج
	Minimum:..... DA	ض ج و: حد الدنيا دج
	Total: 0..... DA	المجموع: دج
	quittance n° date:.....	وصل رقم تاريخ
✂		
B	Impôt Forfaitaire Unique commune:..... année سنة بلدية:..... الضريبة الجزائرية الوحيدة	
	Raison sociale : Prénoms اسم الشركة : NOM الاسم :	
	Trimestriel / annuel إحصاء المكلف بالضريبة	فصلي/سنوي
	IFU à 5%:..... DA signature du contribuable	ض ج و: 5% دج
	IFU à 12%:..... DA	ض ج و: 12% دج
	Minimum:..... DA	ض ج و: حد الدنيا دج
	Total: 0..... DA	المجموع: دج
	quittance n° date:.....	وصل رقم تاريخ
✂		
B	Impôt Forfaitaire Unique commune:..... année سنة بلدية:..... الضريبة الجزائرية الوحيدة	
	Raison sociale : Prénoms اسم الشركة : NOM الاسم :	
	Trimestriel / annuel إحصاء المكلف بالضريبة	فصلي/سنوي
	IFU à 5%:..... DA signature du contribuable	ض ج و: 5% دج
	IFU à 12%:..... DA	ض ج و: 12% دج
	Minimum:..... DA	ض ج و: حد الدنيا دج
	Total: 0..... DA	المجموع: دج
	quittance n° date:.....	وصل رقم تاريخ

قائمة الملاحق

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro. (Exemple : 325.828 DA = 325.820 DA)

الرسم على القيمة المضافة TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

تسجل أرقام الأعمال و المداخل بالدينار و العدد الأخير يراجع إلى الصفر.
(مثال: 325.620 = 325.626 دج)

أ - رقم الأعمال الخاضع للضريبة / Chiffres d'affaires imposables

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفي Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	البلغ المتفوع - (د.ج) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	7%	0,00
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 14	Actes médicaux			0,00	..	0,00
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers			0,00	..	0,00
E 3 B 16	Fourniture d'énergie			0,00	..	0,00
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	17%	0,00
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%			0,00	..	0,00
E 3 B 24	Professions libérales			0,00	..	0,00
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances			0,00	..	0,00
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de télex			0,00	..	0,00
E 3 B 28	Autres prestations de services			0,00	..	0,00
E 3 B 31	Débites de boissons			0,00	..	0,00
E 3 B 32	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 34	Tabacs et allumettes			0,00	..	0,00
E 3 B 35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 37	Consommations sur place			0,00	..	0,00
المجموع العام لرقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES		0,00		0,00		0,00

B / Déductions à opérer		ت - رقم الواجب دفعه	
تأ - الخصومات المجرأة :		C / TVA à payer	
Nature des déductions	Montant		
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précédent)	C	0,00
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C. TCA)	E 3 B 97	-
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)	E 3 B 98	-
E 3 B 94	Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C. TCA)		0,00
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C. TCA)		0,00
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc...)	B	-
NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.		E 3 B 00	-
مجموع الخصومات المجرأة Total des déductions à opérer (B)		E 3 B 99	-
	0,00		0,00

الملخص:

تتبادل المؤسسة الاقتصادية مع باقي عناصر محيطها مجموعة كبيرة من العمليات المالية، مثل الشراء، البيع، التسديد، القبض... ، ومع تطور مكانة المؤسسة الاقتصادية ضمن هذا المحيط كحلقة أساسية فيه، ازداد عدد الأطراف المهتمة بوضعيتها المالية من مساهمين، موردين، دائنين، مصالح حكومية...، حيث ازداد الطلب على المعلومات المحاسبية من طرف هؤلاء.

ولأن إنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى الأطراف المهتمة بها، يكون انطلاقا من المؤسسة المعنية نفسها، مما قد يجعلها غير صالحة لأغراض الأطراف الأخرى لتعدد واختلاف الغايات من استخدامها، ومن هنا جاءت الحاجة إلى ضرورة وضع خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية تعكس جودتها، غير أن السؤال المطروح هو كيف يمكن ضمان والتحقق من جودة المعلومات المحاسبية؟.

وفي هذا الإطار اقترحنا وسيلة قانونية مفروضة على الأشخاص المكلفين بالضريبة، وهي الرقابة الجبائية كإجراء يهدف إلى التحقق من مدى صحة المعلومات عامة والمحاسبية خاصة المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين.

الكلمات المفتاحية:

المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، الرقابة الجبائية، التحقيق الجبائي.

Résumé:

L'entreprise économique fait un échange avec les autres composantes de son environnement, un grand nombre d'opérations financières comme l'achat, la vente, le paiement..., avec le développement de sa place dans cet environnement en tant qu'un élément très important, sa situation financière s'agrandit: actionnaires, créanciers, services du gouvernement..., ou la demande accrue des informations comptables par eux.

Parce que la production des informations comptables et sa livraison aux intéressés sont à partir de l'entreprise elle-même, ce qui les rend in valables aux fins des autres parties à cause de nombreuses fins différentes de leur utilisation. D'ici, on a besoin de déterminer des caractéristiques qualitatives pour les informations et qui reflètent leur bonne qualité, mais la question posée est comment assurer et vérifier la bonne qualité des informations comptables?

Dans ce contexte, nous proposons un moyen légal imposé à des personnes chargées de l'impôt, c'est le contrôle fiscal comme une procédure qui vise à assurer la validité des informations générales et comptables surtout, celles qui sont déclarées par les soumis.

Mots-clés:

L'information comptable, la qualité de l'information comptable, contrôle fiscal, enquête fiscale.